

الفصل الثالث

حزب الإهبة بين السلطتين الشرعية والفعلية

- حزب الأبه والخديوى عباس حلمى .
- موقف الحزب من المعتدين البريطانيين .
- ملامات الحزب برجال الاحتلال .
- نظرية الحزب فى الاحتلال والنجلاء .

ترجع علاقة الخديوى عباس الثانى بحزب الأمة الى اصلين رئيسيين تقتصر عنهما شتى المواقف ، اولهما علاقة الخديوى بمحمد عبده ، وما انتابها من عدا بين راجع فى أصله الى أفكار الشيخ المناوئة لرغبات الخديوى ، ولعلاقة الشيخ بكرورم والوكالة البريطانية ، والتي انعكست بشكل تام او جزئى على جماعة محمد عبده ، وثانيهما يتمثل فى موقف الأعيان الجديد ، بعد نمو طبقتهم من صاحب السلطة الشرعية فى البلاد ذلك ان كبر حجمهم الاقتصادى والاجتماعى قد دفع بهم للمشاركة فى السلطة . ومن ثم لم يكتفوا بنشاط نيابى شكلى ، فكانت رغبة المزاومة فى الميدان السياسى لابد وأن تقودهم الى الاحتكاك بالخديوى ، كما انه — وطبقا للأصيل الأول — فانه بعد وفاة محمد عبده كان لابد لجماعته من اعادة النظر فى موقفها من الخديوى .

انتابت الخديوى الشكوك والمخاوف من هذه الجماعة وكيف لا وهم انصار خصمه القديم ، خاصة وهو لا يزال يذكر انبلاخ بعضهم عنه بعد أن كانوا قد أنتوا العمل تحت رعايته فى الجمعيات السرية ليلتفوا حول الشيخ ، ويوثقوا علاقتهم بدار الوكالة ؛ او بمعنى آخر عندما بدا ان النصر منعدد لكرومر فى صراعه مع عباس فى اجتذاب أفراد الجماعة ، واحساس عباس بالخذلان ازاء نجاحات كرومر وضرباته المتلاحقة . وكان محمد عبده

يكن احتقارا لدينا لأسرة محمد على (١) ، وبالإضافة الى ما بثته العلاقات السابقة في نفس الخديوى من الشكوك والمخاوف فقد تخوف من ثقل هذه الجماعة الفكرى وتشبثها بالمبادئ الجديدة ، التى ان نجحوا فى التعبير عنها فى نطاق حزب سياسى ، سوف يسمون سلطته بشكل أو بآخر وقد عبر الخديوى عن قلقه من ظهور حزب الأمة ، حيث بعث من أوروبا مستفسرا عما اذا كان لسعد زغلول وأخيه فتحى يد فى هذا الحزب . واتهمه بالتشيع لكرومر ، وتلقى الوحى منه (٢) وقد اظهر امتنانه عندما انكر فتحى زغلول ان له صلة بالحزب (٣) كما عجل الخديوى بدفع حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية الى الظهور بعد أن حاول ادخال على يوسف فى عضوية شركة « الجريدة » فرفض رئيسها مما حقق مخاوفه خاصة وقد جاء فى أسباب رفض على يوسف « أن أعضاءها لا يوافقون على خطة ومبادئ المؤيد المتملقة بعلاقة الحاكم والمحكوم » (٤) .

ومنذ العدد الأول عبرت الجريدة عن موقف حزبيها من الخديوى ، فتجاهلت السلطة الشرعية ، وتحدثت عن الرأى العام ، وسلطة الأمة ، ودأبت على غمز المعية السنوية بأن المعية ليست هى الأمر وإنما هى ديوان من دواوين الحكومة وأعلنت ان من حقها نقد الأمر نقدا صريحا . وتساءلت: وهل الملوك والأمراء معصومون فلا يحق لاحد ان يتكلم عنهم الا بالأطراء والثناء ؟ (٥) كما شرعت فى انتقاد تصريحاته للمستتر « دابسى » ، وركزت على أن سموه يعتقد أن الأمة المصرية ليس لها وجود سياسى ذاتى ولا تطلب

(١) وربما كان نفس موقف حزب الأمة من تاريخ الأسرة الخديوية هو موقف استاذهم نعيم وزع ديوان الأوتاف تيدة تاريخية عن محمد على احتفالا بذكراه لم تنشر الجريدة منه الا مقتطفات عن الرسائل فى عهده كما لم تعلق عليها بشيء أكثر من تولد لها أنه كان حريصا على جعل كل شيء مصرية بينما لم تكتب شيئا عن الأسرة فى أية مناسبة أخرى ، مما يظهر تقديرا أو ولاء من نوع ما . انظر الجريدة ١٦٦٢ فى ٢٧ أغسطس ١٩١٢ ذكرى محمد على .

(٢) « مذكرات الخديوى عباس الثانى — المصرى عدد ٤٨٢٢ فى ١١ مايو ١٩٥١ وكذلك : Ahmed, J.M., op. cit. p. 71

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٧ ، ص ٢٠٤

(٤) الجريدة ١٧٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧ .

(٥) الجريدة ٢٢ ، ٢٥ فى ٢٢ ، ٢٣ أبريل ١٩٠٧ .

الإعتراف لَهَا بهذا الوجود وإن المصريين يريدون أن يظلوا مُحكومين بالحكومة الشخصية اى الاستبدادية،، وفيمرت ذلك بأن سموه لا يريد أن يساعدنا مساعدة فطية، على أن نكسب بالترجح حكومة ذاتية (٦) ولما اعلنت مبادئ الحزب ، لم يكن فيها ما يشتر الى موقفه من الحقوق الخديوية من تريب ولا من بعيد ، الأمر الذى اثار ثائرة الخديوى ، فأسف بدوره عن موقفه العدائى من القائمين بأمر الجريدة ، بل لقد هددهم بالنفى او التفرز من الوظائف (٧) كما لجأ الى استقطاب بعضهم بمنحهم الرتب والنياشين . فقد منح فتى زغلول نيشانا عقب اقراره بأن لا علاقة له بالحزب (٨) 'وأوعز الى صحفيه الأثير على يوسف القيام بحملة صحافية لاحداث شقاق بين مؤسسى الحزب وضربهم ببعضهم البعض وقد نجح فى ذلك الى حد كبير . فقد خصصت المؤيد ما يعتبر بابا يوميا لنشر أخبار الاستقالات من الحزب والجريدة تحت عنوان « بين الجريدة ومساهميها » فى الفترة من ٤ حتى ٢٣ يناير عام ١٩٠٨ (٩) ويبدو أن الخديوى كان وراء سقوط لطفى السيد فى انتخابات مجالس المديرىات (١٩٠٨) (١٠) ولم يكن الخديوى ليستطيع أن يؤثر بهذه النعالية لولا سياسة الوفاق التى منحه قدرًا من حرية

(٦) الجريدة ٦٦ في ٢٧ مايو ١٩٠٧ وقد ادلى الخديوى بهذا الحديث الى المستر دابنى الصحفى الانجليزى وذكر فيه أنه لا يتصور الحكومة تى غير شخص الحاكم نفسه ، وأنه مثلا الحكومة الشخصية على شكل يعجز عنه أى متصل جنرال اجنبى (انظر لطفى السيد : صفحات مطوية ، ص ٦٣ - ٦٤) .

(٧) فقد ذكر محمد محمود لسعد زغلول أن كثيرا من المشتركين يخشون النفى لانه طانفا يمتولهم طائف يتول أن كل من بقى فى شركة الجريدة يتنى مهم الآن مملوون بالخوف . مذكرات سعد زغلول ، ك ٧ ، ص ٢١٨

(٨) مذكرات سعد زغلول ، ك ٧ ، ص ٣٠١

(٩) وقد بدأت الحملة باستقالة عثمان سليط ومحمود الانبى (المؤيد ٥٢٥٨ في ٤ يناير ١٩٠٨) ثم استقالة أحمد عفيفى باشا (المؤيد ٥٣٦٤ في ١١ يناير) وتوالت بعد ذلك استقالات تمام كساب واحمد رنعت وأمين الشيمى وسيف النمر محمد (المؤيد ٥٣٦٥ في ١٢ يناير) ، ونشرت كتابا لعفيفى باشا يذكر فيه أن كل أعداد الجريدة منذ ظهرت تدل على أنها تناوىء السلطة الشرعية دون سواها (المؤيد ٥٣٦٦ في ١٢ يناير ١٩٠٨) .

(١٠) مذكرات سمع دزغلول ، ك ١٢ ، ص ٥٩٠ « الحاصل أن تدخل الجنب العالى فى الانتخابات هذا العام محقق كان ذلك بواسطة جنود كثيرين » - وانظر كذلك لطفى السيد ، قصة حياتى ، ص ٨١ - ٨٢

الحركة ، حين بدأ ان المسانة تزداد تباعدا بين الحزب والوكالة مما أدى الى تخبط « الجريدة » بين مغازلة الخديوى ، وجورست ، والابتعاد عن كليهما . فقد لوحث لجورست بان الوفاق لا يبعد رجالها عن ملكهم وذكرت ان الاتجليز اذا تذرعوا بأن الوطنيين المصريين يحملون على ملكهم كما يحملون على الاتجليز فاننا ندفع من الآن هذه الدعوى بأن المصريين يحبون ملكهم ويؤيدونه (١١) ونوق هذا حاولت الجريدة انتزاع الخديوى من أحضان جورست فردت على الجرائد الانجليزية اتهامها للحركة الوطنية بانها موجهة ضد الأمير وعلقت بانهم « يريدون ان يغيروا قلب الامة على امرها المحبوب ليجدوا بينها خلافا يكون مرسحا للدسائس الانجليزية » (١٢) وتتلطف لهجة الجريدة ، وهى تطلب الدستور من « سمو الأمير المحبوب » وتفصل بين إينصار السلطة الشرعية وانصار السلطة الشرعية الشخصية لتوضح انها من انصار الأولى (١٣) ولم يفقد الحزب الامل فى الخديوى بعد بالرغم من ان الجريدة وهى تتحاشى الحملة على شخص الخديوى ما استطاعت خشية ان تلتصق بها تهمة عدم الولاء للعرش - كانت تبرز دائما ان الحكومة ما هى إلا حكومة الأمير وهى حكومة شخصية (١٤) وعندما اثيرت مسألة الرتب والنياشين وجهت النقد المر للحكومة وتساءلت كيف تمنح الرتب والنياشين وهى شخص أدبى ؟ « (١٥) وحتى أواخر عام ١٩٠٨ لم يطرأ تغير أساسى فى علاقة الحزب بالخديوى ، وان كان هناك تهادن ظاهرى كان من مظاهره اشتراك محمود باشا سليمان وعلى شعراوى باشا فى جنازة ابن الشيخ على يوسف ، مما جعل سعد زغلول يعتقد أن ذلك كان مسبوقا بصلح خاص بينهما ، او مندرجا تحت صلح عام انعقد بينهما وبين عابدين ، ودلل على ذلك بأنه رأى على شعراوى ضمن اللجنة التى تعينت لاستقبال الخديوى فى

(١١) الجريدة ٤٠١ فى ٢ يوليو ١٩٠٨ (الغرض من سياسة الوفاق) .

(١٢) الجريدة ٤٤٥ فى ٢٣ أغسطس ١٩٠٨ .

(١٣) الجريدة ٤٥٧ فى ٦ سبتمبر ١٩٠٨ (انصار السلطنين) .

(١٤) الجريدة ٤٦٤ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٠٨ .

(١٥) الجريدة ٥٢٠ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٠٨ .

١٩٠٨ « وكان موضع التفاته السامي » كما ربط سعد زغلول بين هذه الملحوظة ومسألة تغيير الوزارة وظهور سلطة الخديوي في تأليف الوزارة الجديدة « حيث التف حول » المؤيد « من كانوا منصرفين عنه خصوصا بعدما شاع وذاع انه كانت له اليد الكبرى في تعيين بعض النظار » (١٦) ويعد هذا صحيحا اذا ما اخذنا في اعتبارنا التمهيدات السابقة للجريدة . وان حزب الأمة اراد ان يشارك في الحكومة حين بدا ان الوفاق قد ابعده عن مركز السلطة . ويؤيد ذلك أيضا تغير لهجة الجريدة بالنسبة للسلطة الشرعية ، واختصاص الخديوي للطفى السيد باحسن التثبات منذ انصرامه من احتفال الجامعة . كما ان أعضاء حزب الأمة قد أخذوا في التقرب من المعية (١٧) ولكن الخديوي لم يصف تماما للحزب وما لبثت الأمور أن عادت الى سيرتها الطبيعية ، خاصة وقد خيب التشكيل الوزاري (١٩٠٩) آمال الحزب بل لقد أمر الخديوي على ابعاد الموظفين عن الحزب تماما . وأبدى قبوله لاستعفاء مقدمه محمد محمود لأن حركة تنقلات المديرين قد تجاهلته لولا تدخل الوكالة وانتهاء المسألة باستبقائه (١٨) وفي يناير سنة ١٩٠٩ ردت الجريدة على الخديوي بمؤيدة موقف أحد الاشخاص في قضية رفعها على الخديوي امام محكمة الاسكندرية ، واثبتت استنكارها لحكم القاضى بعدم قبول الدعوى بناء على انها لم ترفع على ناظر الخاصة ، وذكرت « الجريدة » ان المعية قدمت شكوى الى الحفائية تطلب فيها تأديب المحضر الذى اوصل صحيفة الدعوى الى سمو الأمير ورات ان المحضر ينفذ القانون وتساءلت : وهل فى القانون ما يمنع من اعلان سموه شخصا ويحتم اختصام ناظر دائرته ؟ كلا . . . اذا صح هذا الخبر فهل يمكن القول بان القانون محترم فى بلادنا ؟ (١٩) وعندما يُعتقد مجلس النظار واعترض سعد زغلول على عدم تعيين على أبو الفتوح

(١٦) مذكرات سعد زغلول ، ك ٩ ، ص ٤١٤

(١٧) المصدر السابق ، ص ٤٢٣ وحول التفاته الخديوي للطفى السيد : Alexander, J., The Truth about Egypt, p. 213.

(١٨) المصدر السابق ، ص ٤٢٥ - ٤٤٢ (في ٨ يناير ١٩٠٩) .

(١٩) الجريدة ٥٥٦ في ٩ يناير ١٩٠٩ (عودة الظلم والاستبداد ، اعلان سمو الجناب العالى في القضايا المدنية) لم نعرف تفاصيل هذه القضية أو صاحبها واسمه على بك رحى . وان كانت المقالة تشير الى انه رفع القضية نتيجة ظلم وقع به من جانب الخاصة الخديوية .

تضاييا بالاستئناف مع خلو هذه المحكمة من الإكفاء وعلى تعيين أحدث الرؤساء وأصغرهم سناً في الاستئناف ، قال بطريرس الخديوي أن نظارة الحثانية رأت ذلك (٢٠) ومرة أخرى حاول زعيما الحزب اكتساب ود الخديوي فعند افتتاح الجمعية العمومية في فبراير من عام ١٩٠٩ قبل محمود باشا سليمان يد الخديوي مرتين ظهرا ليطن وهوى على شعراوى لتقبيلها بشدة فانزاج طربوشه حتى كاد أن يسقط لولا أن سنده بيده (٢١) ولكن بغير جدوى ، مما أثار الحزب وجعله يرد عليه بتحريك حوادث الأزهر والقيام بنصرة الأزهريين للانتقام منه ، وعندما انتهت حوادث الأزهر ، وصفح الخديوي عن الطلاب توجه بعض أفراد الحزب إلى المعية للشكر ، وطلب على شعراوى إبلاغ الخديوي « باننا نقسم ألا نتكرر حادثة الأزهر مرة أخرى » وقد ضاعف ذلك من تأثر الخديوي من حزب الأمة (٢٢) وكان منزل الشيخ مصطنى عيد الرازق خلال الأزمة ، مقرا لتدبير المشاغبات وعندما خوطب في ذلك قدم استعفاه من مدرسة القضاء ، فطلب الخديوي على الفور قبول استعفاه في ١٤ مارس ١٩٠٩ بالرغم من أن الاستعفاء سهل له الجاهرة بما لا يرضى والاندحام على ما كان يحجم عنه (٢٣) وقد ميز الخديو بين أعضاء مجلس الشورى في الدعوة للاحتفال بتوذيعة عند سفره إلى بورسودان ، مما أحدثت تنامرا وانقساماً بينهم . ويبدو أن الذين تجاهلهم الخديوي هم أعضاء حزب الأمة ، وذلك أن على شعراوى في جلسة ١٤ ابريل (١٩٠٩) طلب الغاء قانون المطبوعات ، وتبعه من لم يدع إلى الحفلة وخالفه الذين دعوا إليها فثاروا بوجوب بقائه وكانت الغلبة لهم ثلاثة عشر صوتا في مقابل عشرة ، وكادوا يرفضون اقتراح محمود سليمان الخاص بطلب المجلس النيابى لولا

(٢٠) مذكرات سعد ، ك ١٥ ، ص ٧٧٢ - ٧٧٣. وقد علق سعد على ذلك « قلت هذا

ملحوظ أديته ولكم الراى فيه » .

(٢١) مذكرات سعد ، ك ٩ ، ص ٥٠٢

(٢٢) المصدر السابق ، ك ١٥ ، ص ٧٨٤ - ٧٨٥ والمعروف أن هذه الحوادث

(١٩٠٨ - ١٩٠٩) جاءت بسبب صدور قانون مدرسة القضاء الشرعى أوائل ١٩٠٧ مما التى

في نفوس الأزهريين خوفا من مزاحمتها الأزهر في ترويج المرشحين لتولى وظائف القضاء الشرعى

(٢٣) على عبد الرازق : من آثار مصطنى عبد الرازق ، ص ٤٧

أن طلب بعضهم التأجيل فتأجل (٢٤) وقد تشددت الجريدة في مواقفها من الخديوي فكتب لطفى السيد مقالاً بعنوان « عذبة الملوك » بمناسبة خلع السلطان عبد الحميد حين أراد التكيل بالدستوريين ، ملوحاً بأن « ذلك الخبر يذف الناشرين من الفرع بغلبة الحق على الباطل وتقلب سلطة الجماعة على سلطة الفرد » (٢٥) وكان بذلك يحذر الخديوي في غير موارد وقد سرَّ سعد زغلول تقديم السيد البكري استغفاه من شوري القوانين ، بأنها حيلة دبرت لحمل الأعضاء على الاستغناء حتى يمكن التخلص من الذين لم ترق للجناب العالي وللحكومة. حركاتهم في هذه الأيام مثل شعراوى ومحمود سليمان (٢٦) ويتصل بذلك انضاء الخديوي الى اسماعيل اباطة ورشدي باشا برغبته في أن ييحثا عن طريقة لتطهير الحزب الوطنى من الطائشين والانتفاع به في حمل حزب الامة على ترك معاداة الخديوي والسير فيما ينفع البلاد (٢٧) وشكوى الخديوي لسعد زغلول من اجتماع فتحى زغلول بلطفى السيد وقوله « انه لا ينبغي ان يعاشره » وعندما اراد سعد اثناء لطفى السيد - بناء على رغبة الخديوي - عن حملته ضد جورست والشكوى من السياسة الحاضرة ، رفض لطفى السيد ذلك وقال انه سيجرى على خطته مهما كانت النتيجة لما رآه من استحالة الانتفاع بالجناب العالي واعوجاج سير اغلب المنتهين حوله (٢٨) .

وخلال بقية عام ١٩٠٩ تستمر حملة الخديوي لتفتيت الحزب سواء بالضغط على مؤيديه من الموظفين - من خلال وظائفهم أو باهداء الرتب والنياشين كمادته مثلما حدث بالنسبة لاحمد عفيفى باشا الذى اندفع في نقد

(٢٤) مذكرات سعد زغلول ، ك ١٥ ، ص ٨٠٦ - ٨٠٨ وهكذا كان موقف اعيان الحزب من قانون المطبوعات في مجلس الشورى .

(٢٥) انظر الجريدة ٦٤٩ في ٢٩ ابريل (عذبة الملوك) وكذلك ٦٥٠ في اول مايو ١٩٠٩ .

« ارادة الامة فوق التاج » .

(٢٦) مذكرات سعد زغلول ، ك ١٥ ، ص ٨٢٢ - ٨٢٤ .

(٢٧) المصدر السابق ، ك ١٧ ، ص ٨٧٠ .

(٢٨) المصدر السابق ، ص ٨٧٨ .

الجريدة بعد أن خرج عليها ، ولعل لنحة الباثوية أثرا في ذلك فما كان قد منحها بمسد ، كما اغرى بعض الشركاء برفع دعوى يطلب تصفية شركة الجريدة ، حيث قام محمود الاترى وعثمان سليط بمقاضاتها وتولى الدفاع عنها عبد العزيز فهمى الذى اودع خزينة المحكمة المبلغ الذى اكتتباه لما رفضا استلامه ، ولم يكن من الممكن أن يصرح باتهام الخديوى أمام هيئة قضائية حتى لو امتك الدليل (٢٩) ومنذ ذلك العهد انقطع الحبل الرفيع الذى كان يربط التصرف بحزب الأمة وبالجريدة واستمر الحزب فى سياسته (٣٠) لكن لا تلبث ان تظهر اصابع الخديوى خلف قضية حسن ججموم التى رفعها مطالبيا بتصفية الجريدة والتى تبنتها « المؤيد » وكان من أهم أسبابها — كما قال صاحب الدعوة — أنه وبعض اصدقائه ضجروا من تقاع الطعن فى صاحب السلطة الشرعية . . . وأنهم قرروا تشكيل وفد من الساخطين على ذلك لمقابلة الجناب العالى ، وعرض اخلاصهم عليه ، ولما عرهم مدير الجريدة باسترضاء الجناب العالى ، تساءل ججموم « أى عار فى ذلك أيريدون ان يطعنوا عليه اليوم ويبادر الى منحهم الرتب والنياشين » (٣١) كما تبدو نفس الاصابع خلف القضية التى رفعها خمسة وعشرون من أعضاء شركة الجريدة فى نفس الشهر مطالبين بتصفيتها ، وقد دفعت الخاصة الخديوية مصاريف الدعوى وانعم على المدعين بالرتب والنياشين ، وكان المحامى الذى رفع الدعوى هو محامى الخاصة ، فكتب لطفى السيد مذكرة بذلك وسلمها الى المسيو جرين المحامى عن الشركة فتدخل الأمر حسين كامل لديهم حتى تاجلت الدعوى الى أجل غير مسمى (٣٢) .

(٢٩) حسين نوزى النجار ، الجريدة تاريخ وفن ، دكتوراه غير منشورة ص ١٦٠ ،

(٣٠) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٨٥

(٣١) المؤيد ٥٧٦٩ فى ١٩ مايو ١٩٠٩ . وقد ذكر ججموم ان الجريدة تمسك طبعتم عددا به تصيدة تهاجم الخديوى ولكن وفد الساخطين اوقفوا الطبع وجمعوا ما بنايدى الموزعين ثم اعادوا طبعها بعد ربح التصيدة منها .

(٣٢) احمد لطفى السيد : قصة حياتى ، ص ٨٩ — ٩٠ حيث يذكر خطأ ان القضية طلعت عام ١٩١٠ وان كانت قد ورد فى الجريدة عدد ٦٥٤ فى ٥ مايو ١٩٠٩

وكان الخديوي لا يحسب حسابا الا لكتاب الجريدة الذين دابوا على غزوه ، والذين هم في حل من قيود الوظيفة ومن ثم كانت محاولاته للتأثير عليهم من طريق أصدقائهم من ذوى المناصب مثلما حاول التأثير على لطفى السيد عن طريق سعد زغلول ، وعندما فكر الخديوي في الزواج من احدى وصيفاته التي أعلنت إسلامها كان أخشى ما يخشاه علو يوسف هو ان ذلك يفتح بابا للجرائد المعادية للخديوي مثل « الجريدة » لنحط من مقامه والتنقيص عليه (٢٢) وكان الخديوي يذكي نار التعصب المستعصم بين الجريدة والمؤيد بين الحين والآخر ، وحتى نهاية عام ١٩٠٩ كان الموظف يزداد حدة بالفعل حتى انه عندما سافر الخديوي للحج في ديسمبر عام ١٩٠٩ تخلت عن توديبه من اعضاء الشورى والجمعية العمومية على شعراوى وعبد الرحيم ابداداش ، ومحمود عبد الغفار ومحمود سليمان وان كان الأخير قد أصدر لهم اخوانهم بالمرض « سترًا لكسوفه » (٢٤) :

أثرت هذه الانشقاقات التي أحدثها العداء مع الخديوي ، في المزبنة تأثيرا عميقا من حيث الكم والكيف ، فاختلته إذا عرفنا ان معظم اعضاء الشورى اعضاء في جمعية الحزب العمومية ، كما ان اودائين وهم رؤساء الشورى الحزب ويمثلون نقلا اجتماعيا للحزب وأن يكن يتسكف غير مبدين من انتمى الحزب يراجع نفسه ، خاصة وقد كانت الأسباب لاستقلالته تدور حوله جميع الجريدة على السلطة الشرعية ، في الوقت الذي كانت هناك حركة تمييزات وترقيات في مناصب الادارة ، الأمر الذي قد يفتح للخديوي فرصة جديدة للحزب ذوى المناصب من أبناء اعيان حزب الأمة وعلى ذلك بدأت « الجريدة » تراجع موقفها وقد شرعت في ذلك فعلا منذ بداية عام ١٩٠٩ ، بانشاء المقالات والقصائد في مدح الخديوي واستقباله من رحلة الحج ، واستهبت في وصف رحلة عودته ونشر برقيات تهنئته (٢٥) ولكن الخديوي لم يتخلص من عدائه

(٢٢) مذكرات سعد زغلول ، ك ١٢ ، ص ٧١٢ - ٧١٢

(٢٤) المصدر السابق ، ص ٦٨٥

(٢٥) الجريدة ٨٧٢ في ٢٥ يناير ١٩١٠ ، حجا بجزورا لاسماعيل حسرى ، ٨٧٤ في

٢٦ يناير ١٩١٠ رجاء الدستور بعد الحج البروز - تميدة لطف حسين .

كلية وان استحالة الى نوع من الامتصاص من الحزب ، وقد ايان عن امتصاصه هذا حين عرضت عليه حركة المديرين ووجد فيها محمد محمود محافظاً للقتال ، فكاد يستط هذا التعمين ولكنه عدل بعد أن أظهر عدم الإرتياح (٣٦) .

وحتى أواخر عام ١٩١٠ لم تكن هناك عوامل تؤدي الى تقارب من نوع ما بين الحزب والخديوى ، فعادت الجريدة الى التلميح للخديوى من بعيد متخذة من الثورة البرتغالية « درسا وعبرة » - في مقال يحمل هذا العنوان - بأن كل ملك لا يحترم ارادة الأمة وينقاد الى حاشيته يجنى على نفسه « وذكرت أن الملك المخلوع كان معتمدا على الانجليز يهدد خصومه بمداخلتهم (٣٧) وكان ذلك تلميحا أكثر منه تلويحا فقد كانت الجريدة بالفعل تتحين الفرصة للتقرب من الخديوى دون اراقة ماء الوجه ، وقد وائتها فرصة ذهبية عندما لم يحسن الصدر الأعظم استقبال الخديوى في تركيا فانقلبت الجريدة « مؤيدا ثانيا » وكتبت أن مركز خديوى مصر هو أسمى من مركز الصدر الأعظم وليست تابعة للخديوى للسلطان بمقتلة شيئا من مقام الخديوى واننا اذا انتقدنا اعمال خديوينا داخل مصر فانه متى خرج من مصر حاملا ثوق رأسه شرف الأمة المصرية لانستطيع أن نقف جامدين لعدم الرعاية التي تقع لشخصه » (٣٨) وكان ذلك مقدمة لصلح بين الخديوى ولطفى السيد ، وازاء هذا الموقف ، واظهارهم للسلطان أن الخديوى محبوب من شعبه ، استجاب الخديوى لذلك التقرب ، وطلعتنا الجريدة بخبر عن مقابلة سياسية جرت بين لطفى والخديوى ، ولما غمزت صحيفة العلم - صحيفة الحزب الوطنى - ذلك بأن حزب الأمة قد تنازل عن مبدأ من مبادئه الأساسية ، ردت الجريدة بان المقابلة لم تستمع تنازلا عن مبدأ من مبادئ الحزب الأساسية ، وانه ليس له بواحدة من السلطتين اتصال خاص الا ما يقتضيه السبب لتحقيق

(٣٦) مذكرات سعد زغلول ، ك ١٨ ١٩ ، ص ٩٢٩

(٣٧) الجريدة ١٠٩١ في ١٢ أكتوبر ١٩١٠ (درس وعبرة للبستاني) .

(٣٨) الجريدة ١٠٩٦ في ١٨ أكتوبر ١٩١٠ (خديوى مصر لطفى السيد) كما أن هذا

الموقف يتفق وموقف لطفى السيد وحزب الأمة من السيادة العثمانية على مصر وهو ما سيتضح أكثر في الفصل الخاص بموقف حزب الأمة من السيادة العثمانية على مصر .

سلطة الأمة ، وأن من السهل جدا التوفيق بين الأدب السياسي وبين المبادئ
الجافة (٢٩) .

استنبر الموقف الجديد خلال عام ١٩١١ ولعمل ذلك راجع الى انتهاء
سياسة الوفاق بين السلطين وبالتالي فقدان الخديوى حرية حركته التى
مكنته من اظهار عدائه للحزب بشكل مؤثر ، ثم كان مجيء كتشنر العسكرى
الذى أمسك بزمام الأمور كلها فى قبضته الحديدية . مما ادى الى ازدياد
اندفاع الحزب نحو الخديوى ، الذى رحب بذلك فى مواجهة تشدد كتشنر .
وتتضح ملامح هذا التقارب عندما ردت الجريدة على كلمة لاسماعيل اباطنة
وأوضحت أنه ليس للخديوى عدو ولا مناوئىء فى مصر وأنه ان كان فى حاجة
الى الدفاع فكل أقدام مصر دفاع عن شخصه الكريم وعرشه المصرى . . .
صرحنا ونصرح بأننا مخلصون لسمو الأمير والعرش الخديوى . . اننا نقول
بسلطة الأمة وقد قال بها سمو الأمير عام ١٩٠٧ ، لمراسل الطان اذ قال
بالدستور والدستور هو سلطة الأمة « (٤٠) وهكذا — للمرة الأولى — قرنت
الجريدة بين سلطة الأمة والسلطة الخديوية . . . وعلقت على حديث الخديوى
لمراسل الفيجارو « بان الأمير دستورى محب للدستور » ونقلت نصه فى
افتتاحيتها مختمة ذلك بتعليق كل الآمال على سعى الخديوى نحو
الدستور (٤١) . ودشنت هذه السياسة بقصيدة عنوانها « عريضة الاخلاص
والصراحة » الى الخديوى (٤٢) لكننا نلاحظ ان صلحهم مع الخديوى قائم
اساسا على احساسهم بضعفه وبحاجته اليهم ، فلطفى السيد فى حديثه مع

(٢٩) الجريدة ١١٤٢ فى ١٧ ديسمبر ١٩١٠ (مخاطبة سياسية) .

(٤٠) الجريدة ١٢٩٠ فى ١١ يونيو ١٩١١ (تقرير محاضرة اباطنة باشا) ، ١٢٩٤ فى

١٥ مايو ١٩١١ للمصلحة العامة) .

(٤١) الجريدة ١٣١٧ فى ١٢ يوليو ١٩١١

(٤٢) الجريدة ١٦٥٤ فى ١٧ أغسطس ١٩١٢ — ونبها :

عباس لها فشجر ساعة

تغن البلاد بنعمة اليمام

لازلت سيدنا على رغم العبداء

أبدا بعين الواحد التهان

شجر ابراهيم رمزى .

مراسل الاجيشن جازيت ، قد اكد انهم اكثر رعايا الامر ولاء ولم ينس أن يوضح أن مراميهم الدستورية لا يمكن الا أن تطابق مرامى سموه ، ولكنهم مع ذلك لا يحنون الركب تزلفا وأملا في استجلاب رضى الامر ، لانهم اهل سعة (٤٢) ويبدو منطق هذا التقارب اكثر وضوحا حين يقع لطفى في التناقض الذى يفسره قوله « لا أنكر أن الخديوى لا حول له في منح الدستور . والواقع أننا لم نسمع بملك واحد قيد نفسه بالدستور من تلقاء اختياره » (٤٤) .

وتشهد الفترة التالية فنورا في علاقة الحزب بالخديوى ، واستعدادا من جانبه لخوض انتخابات مجالس المديریات ، من ثم يتجاهل لطفى السيد صلحه مع الخديوى حين يحاول ساعد زغلول أن يحدثه في امره ، ويبدو سخطه على الخديوى والنظار نتيجة تدخلهم وايقاف الانتخابات (٤٥) ولما كان الخديوى يعلم أن كتشنر يدبر في الخفاء أمر خلعه ويرشح للخديوية امرا من امراء بيت حلیم . كان عليه أن يحتاط لذلك من جانب الراى العام ، ومن ثم قرر ان يطوف بالوجه البحرى ويوثق صلته بالاعيان ، الذين احسنوا استقباله في قصورهم ، وقد اعدت هذه الرحلة اعدادا ضخما ووضع لها برنامج حائل وتمت بالفعل في الفترة من ٢٨ أبريل حتى ١٣ مايو ١٩١٤ (٤٦) وقد اسهبت الجريدة في وصف استقبالات الخديوى وملاذ صفحاتها بالاشادة به ووصفت السرايق الذى اقامه السيد بك ابو على واتجاهه لاستقباله ، وكان ضمن الذين تشرفوا بلثم يد سموه حضرة حسين افندى هيكل (٤٧) كما كان لطفى السيد في استقباله « بناء على رغبة أبوية » (٤٨) .

وزاد من اقبال أعضاء حزب الأمة على الخديوى ، خاصة وقد تكلم مع لطفى السيد بأنه بره بوزارة محمد سعيد ويريد تغييرها ، واكثر من ذلك أنه .

(٤٢) الجريدة ١٣٧٥ في ١٩ سبتمبر ١٩١١

(٤٤) المصدر السابق ، نفس الحديث

(٤٥) مذكرات سعد زغلول ، ك ٢٢ ، ص ٢١٠٧

(٤٦) انظر : هيكل : مذكرات في السياسة ، ج ١ ، ص ٥٨ ، اساعيل صدقى مذكراتى .

ص ١٥ ، أحمد شفيق : مذكراتى في نصف قرن ، ج ٢ ، ص ٢١٢

(٤٧) الجريدة ٢١٧٢ في ٢ مايو ١٩١٤ (والد الدكتور محمد حسين هيكل) .

(٤٨) هيكل : مذكرات في السياسة ، ج ١ ، ص ٥٨

أخذ رأى لطفى في الرجال الذين يصلحون لوزارة جديدة . كما طلب من السيد بك أبو على أن يحضر ابنه لطفى السيد معه الى قصره وطلب الى لطفى أن يزوره كل سبت وقد فعل (٤٩) وقد رد لطفى على هذا الانعطاف بأن تولى جملة صحافية للمطالبة بجزيرة طاشيوز لمصر مستعينا بالانجليز ليحموا املاك مصر من اليونان ارضاء للخديوى ، وما كف عن حملته الا عندما طلب اليه الخديوى ذلك لانه آثر ان يستبدل بالجزيرة اطيانا في الاناضول (٥٠) وكذلك ادب الخديوى للأعيان الذين زارهم مادية خديوية ، وكان من الملتفين حول المساندة الخديوية السيد بك أبو على ونجله احمد بك لطفى السيد (٥١) وحين وقعت حادثة الاعتداء على الخديوى في الاستانة سنة ١٩١٤ كانت الجريدة أولى الصحف التى استنكرت الحادث ونشرت برقيات التهنئة بسلامته ، وعبرت عن مشاعرها نحو الامير بالمعديد من القصائد والمقالات (٥٢) واستمرت العلاقة على هذا النحو حتى تم عزل الخديوى (١٩١٤) .

يرجع اذن تغير العلاقات بين الحزب والخديوى اساسا الى علاقة الخديوى بممثلة الاحتلال وان غلبت صفة المراء على هذه العلاقة . نخذ البداية وقف الخديوى موقفا عدائيا من جماعة الجريدة . في الوقت الذى تم ينس فيه تأييد كرومر - عدوه - لهم ، وقد قابلوا هذا المراء بالتجاهل والانكار ، حيث لم تكن سياسة الوفاق قد استقرت بعد ، ثم اخذ عداه لهم مسلكا عمليا ، بتهديد الموظفين منهم بالنفى والتشريد ، كما اغرى البعض بالرتب والنياشين ، واستخدم المؤيد في أضخم حملة لتفتيت الحزب ، مستفيدا في ذلك بما اتاحت له سياسة الوفاق ، وبالمثل يبدو تقرب الحزب من الخديوى والتمسح بأعبائه حين بدا أن جورست قد تجاهله كلية وان لم يصف الخديوى للحزب تماما عندما انتهت سياسة الوفاق ، وحلت محلها سياسة الخلاف .

(٤٩) احمد لطفى السيد : قصة حياتى ، ص ١٤١ - ١٤٢

(٥٠) المصدر السابق ، ص ١٤٢

(٥١) الجريدة ٢١٨٦ في ١٨ مايو ١٩١٤ ، وتذكر الجريدة اعيان عائلات عبد الغفار ومارا

وأبو الفوح وغيرهم .

(٥٢) انظر الجريدة ٢٢٤٥ في ٢٦ يوليو ، ٢٢٤٦ في ٢٧ يوليو ١٩١٤ والاعداد التالية .

أو الصّراع مع ككتشنر ، مما جعل الخديوى يقبل يداهما إلى الحزب ، الذى رغم إخلاصه بصفته أمّام مثل الاحتلال ، استمرّ في تقرّبه خاصّة وقد تحدّث الخديوى مع لطفى باعترافه بتغيير الوزارة وظهّر أنّ العداء له قد الحقّ بالحزب ضرراً بليغاً وأفقده قطاعاً هاماً من قطاعاته ، يضاف لذلك ككّه أنّ السنوات التى تلت عام ١٩١١ بعد مجيء ككتشنر قد حدثت من قسوة الخديوى على الحركة مما أثار بدوره على ركوده علاقته بالأحزاب كما أنّ حزب الأمة قد بدأ الضعف يذب في كيانه خلال هذه السنوات ، بما لم يسمح لعلاقته بالقوى السياسية — ومنها الخديوى — أن تكون حيوية وواخراً .

* * *

أما علاقة حزب الأمة بالاحتلال البريطانى فسوف نحاول إبرازها من زوايا ثلاث : أولها : موقف الحزب من معتمدى بريطانيا لدى مصر ، وثانيهما : العلاقة برجال الوكالة البريطانية ، وأخيراً : موقف الحزب من مسألة الاحتلال والجلء . وينبغى أن نفرق بين علاقة الحزب بالاحتلال أو بسياسته كقضية عامة ، وبين علاقته بممثلى هذا الاحتلال سواء في شخص المعتمد أو مستشاريه أو جهاز الوكالة البريطانية ككل . فالمسألة الأولى تعنى قبول الاحتلال كقضية واقعة مسلم بها أو عدم قبوله ، والإيمان بسياسته أو رفضها ، وبالتالي التعامل معه من منطق مصلحة ضيقة خاصة أو من منطق المصلحة الوطنية العامة ، بينما المسألة الثانية تعنى العلاقة الخاصة أو الشخصية بما تحمله من ارتباط سيكولوجى برجل مثل كرومر مثلاً أو مثل ككتشنر فالأخى شخص مكروه في كل الأحوال ، أما الأول فله عند جماعة الحزب رصيد قديم بينما قضية الاحتلال البريطانى لمصر حقيقة واقعة لا يفر منها تبدل هذه العلاقة الخاصة ، اللهم إلا إذا كان على هذا المثل للاحتلال أن يتخذ إجراء يضر بمصلحتهم أو وضعهم الطبقي ، حينئذ ينعكس هذا الإجراء على موقفهم من الاحتلال بشكل عام ، فلو أن كرومر ، وهو على ما ذكرنا من العلاقة بهم اتخذ عدة إجراءات اقتصادية واجتماعية على حسابهم ، لانسوا رجال الحزب الوطنى في عدائهم لشخصه ، وللاحتلال

بزمته»، وهلى ذلك ينبغى- الا يفارق اذماتنا ميمار. « المصلحة الطبيعية لكبار الملك» ونحن نحاول تتبع وتحليل- نوعية هذه العلاقة-معواء بشكل خاص يتعلق بممئلى الاحتلال- أو بشكل عام يمثلى فى وضع الاحتلال وسياساته .

ثمة نقطة أخرى تتعلق بالتعبير عن الموقف السياسى من الاحتلال والمعروف أن الموظفين المنتهين للحزب كانوا اعضاء فى جهاز الدولة الادارى الذى يسيطر عليه الاحتلال سيطرة تكاد تكون تامة ، كما جرى العرف حينئذ بعدم اشتغالهم بالسياسة ، من ثم يجب ابعادهم عن مسئولية التعبير عن الحزب وهو ما حدث بالفعل ، فلم نمر على مقال سياسى كتبه واحد من هؤلاء طوال فترة حياة الحزب ، اما بالنسبة للأعيان فلم تتح لهم ثقافتهم والدخول فى معارك جدلية ، كما أنهم قنعوا بدورهم فى المجلسين النيابيين ، والذين لم يتعرضوا لمثل هذه المواقف بشكل مباشر وفعال ، من ثم تركوا الأمر لكتاب الجريدة ، الذين وقعت عليهم مسئولية التعبير عن الموقف السياسى من الاحتلال .

وإذا جاز لنا أن نؤمن بأن يد كرومر هى التى صنعت هذا الحزب فمعنى هذا أن على الحزب ان يموت عشية رحيله أو ان يغير جلده بأسرع ما يمكن، لكنه لم يموت ، وكان من الممكن الا يعلن عن نفسه بعد عدة شهور ، على الأقل بهذه السرعة ، ورغم ما يقال عن حقيقة العلاقة مع كرومر فلا جدال فى ان ثمة تطورات اقتصادية واجتماعية وفكرية ادت بشكل أو بآخر الى ظهور طبقة الأعيان ومثقفىها على سطح الحياة المصرية ، هيات الحوادث لها ان تلعب دورها وخلقت لها صلاتها برجال الاحتلال ، وتطرف الآخرين فى عداة أو صداقة الاحتلال ، وذلك التطرف — بشمقيه — الذى يتنافى مع مصالحها النامية ، المناخ الجديد للقيام بدورها ، فكان عليها ان تلعب دورها فى كل الظروف والأحوال حتى لو رحل كرومر .

لم تكدهمضى على صدور جريدة الحزب سوى تسعة عشر يوما حتى

أبرز كرومر الى وزير خارجية بلاده باستقالته (٥٣) وبذلك واجهت الجريدة وحزبها موتنا جديدا لم تكن قد استمدت له ، حتى ان بعض المصادر تذكر ان الحزب قد غير خطته نور، رحيل كرومر (٥٤) ويبدو لنا ان الجريدة حتى اعلان كرومر لاستعفائه في ١٣ أبريل ١٩٠٧ لم تكن تدري بذلك ، حتى انها «لم تقتصد في مديحه كما لم تنقصد شيئا من سياساته ، وانما كانت تسمى بالاحتلال «سلطة الارشاد» (٥٥) واثنت عليه - من منطلق المصلحة - انه «من نبهوا الأمة في بؤادر الازمة المالية بما كتبه في تقريره عن عام ١٩٠٦ بوضوحها بالتبصر وعدم التهامت في الاشتغال بالمضاربات مع الشركات (٥٦) ، ووعندما صدر تقريره الأخير ، لم يسمها الا تلخيصه على ما به من هجوم على الحركة الوطنية ، واتهامها بالعداوة الجنسية والدينية وتشككه في تمثيل الحزب الوطنى لرغائب الشعب الحقيقية ، واقتراحه انشاء مجلس شورى مختلط (٥٧) وكلها امور اهتمت الجريدة بمعالجتها والتعليق عليها فيما بعد ، لكنها وان كانت قد هاجمت الاقتراح الأخير ، الا انها لم تعلق على هذا التقرير بشيء في حينه ، ذلك انها لم تكن قد عرفت شيئا عن استعفاء اللورد ، وهذا بخلاف بقية الجرائد وبخلاف ما عملته ازاء تقارير السنوات التالية .

وحالما أشيع خبر الاستعفاء بادرت الجريدة بنقل ما أعلنه جراى على مجلس النواب الإنجليزي من أن كرومر « بعد الاستشارة الطبية رأى ان لا يلد له من الاستعفاء بسبب صحته » مقبنة بذلك وجهة النظر الإنجليزية ، وبفض النظر ان كان ذلك صحيحا - وقتها - أم غير صحيح كما نشرت برقية كرومر التى ذكر فيها انه « يهمة كثيرا جدا ان يعلم الاسباب التى

(٥٣) المسدى : دنشواى ، ص ١٧٩ وثيقة ٢٨ في ٢٨ مارس ١٩٠٧ من كرومر الى جراى : « يفلب ان يمسك منى تلغراما اطلب اليك فيه ان تقبل استقالتي وذلك قبل ان يملك هذا الخطاب .. » .

(٥٤) الجازت ، تنسلا عن المؤيد فى ٢٥ يناير ١٩٠٨ وعلت ذلك بأنه ربما كانت غايتهم «مزاومة مصطفى كامل على الشهرة ، وأدمز : الإسلام والتجديد ، ص ٢١٥

(٥٥) الجريدة ١٩ في ٣٠ مارس ١٩٠٧ (ماذا يجب ؟) .

(٥٦) الجريدة ١٢ في ٢١ مارس ١٩٠٧ (الشركات والمضاربات) .

(٥٧) الجريدة ٢٤ في ٤ أبريل ١٩٠٧

حملتى على اتخاذ هذه الخطوة انما هي اسباب صحية لا غير وان ليس لها
 اى علاقة باسباب سياسية » ثم ترجمت للورد وعلقت « باننا الان امام
 وداع شيخ كبير المقام لامته بما يجب عليه من صادق الخدمة ، نقول ان
 البارزين بصفاته الشخصية يروون عنه حب الحق والعدل وحسن المقابلة
 والمعاملة . . . » (٥٨) ولعل الجريدة بتبينها لوجهة النظر هذه قد تجاهلت
 ضغط الاحداث على كرومر ، الذى انقده توازنه وقدرته على الاستمرار في
 منصبه ، والذى حدا بحكومته الى التسارعة بقبول استعفائه خاصة ومصر
 كانت تغلى اثر دنشواى التى هزت كيان السياسة البريطانية (٥٩) وخاصة
 كذلك وان تأكيد كرومر بان استقالته لاسباب صحية ، كان من قبيل تأكيد
 « المريب » فلا شك ان الاستعفاء كان بسبب اعتلال صحته التى اضعفتها
 الظروف السياسية (٦٠) بينما كانت الجريدة ترجو له الشفاء بعد راحة
 طويلة ، فان كل ما يشكو منه ضعف شديد في الاعصاب (٦١) ، ولما استنكرت
 « اللواء » موقف الجريدة تساطلت هذه : و اى علاقة بين السياسة ووداع
 رجل كبير اصبح في مصر ضيفا لا يملك من سلطته شيئا ولا رابطة بينه وبين
 من يتظن اللواء في مبدئهم الا العواطف الشخصية (٦٢) وفي قائمة مودعى
 كرومر برزت الى جانب اعضاء الوزارة وكبار الشخصيات الاجنبية في مصر
 اسماء محمود سليمان ، والدمرداش ، وقاسم امين ، وخالد لطفى ، وادريس
 راغب ، كما ابدى شمراوى استعداده لحضور حفل الوداع (٦٣) بينما نفر
 جميع الوطنيين من ذلك وكانت جرائد الحزب الوطنى تحرض الناس على
 الابتعاد عن هذه المظاهرة (٦٤) .

(٥٨) الجريدة ٢١ في ١٢ ابريل ١٩٠٧

(٥٩) انظر : Marlow, J. Anglo — Egyptian, p. 168, & Elgood :
 The Transit of Egypt, p. 146.

(٦٠) مذكرات سعد زغلول ، ك ٦ ، ص ٢٤٩ .

(٦١) الجريدة ٢٣ في ١٦ ابريل ١٩٠٧ .

(٦٢) الجريدة ٢٥ في ١٨ ابريل ١٩٠٧

(٦٣) الجريدة ٤٣ في ٢٩ ابريل ١٩٠٧ ، مذكرات سعد زغلول ، كراسة (٦) ص ٢٥٢

(٦٤) مذكرات سعد زغلول ، ك ٦ ، ص ٢٥٠ (ولم يحتج على الاشتراك في هذا الاحتفال

من مؤسسى الجريدة سوى أحمد يحيى باشا) .

كان على الجريدة أن تقرر موقفها بالنسبة للحركة الوطنية فأنشأت نادى بأن سياسة معاندة الاحتلال عقيدة ، إذ كيف يقبل المعاند من المعاند حساباً على أعماله ، بل كيف يُرجو من العدو عدوه أصلاً لخاله ، ولم يبق إلا سياسة المسالمة والمحاسنة المقرونة بالمحاسبة (٦٥) ، وفي هذا من التناقض ما فيه ، فكيف يقبل العدو محاسبة من عدوه أو كيف تثبل سلطات الاحتلال محاسبة المصريين لها وهم أعداؤها بنطق الجريدة ؟ ورات الجريدة في هجوم الصحف الوطنية على « العتلاء من كبراء الأمة » وهم يودعون كرومر ، هجوماً على حرية هؤلاء من جرائد تدافع عن الحرية (٦٦) ، وقد أحسنت الجريدة وداع اللورد كما أحسنت مجابته لكنه أعلن في خطبة وداعه ، أن الاحتلال باق إلى ما شاء الله . ووصف المصريين بأنهم شعب من العبيان ، وأهان مصر اهانات لم تفتقرها الصحافة الوطنية ، فماذا كان رد الجريدة ؟ تمت لو أن اللورد مال إلى عاطفة التوديع فيذكر عن الأمة المصرية شيئاً من الخير ، ولكنه عمد إلى النقيض ، ولم تر في تبشير اللورد ببقاء الاحتلال إلا سوء مجاملة « لو قال بأنه باق حتى تبلغ الأمة حكم نفسها بنفسها لكان ذلك ادعى إلى المجاملة اللائقة » (٦٧) ، وظلت الجريدة تنادى بالمحاسنة ، وإن كانت هذه المرة قد دعت الاحتلال ذاته بمحاسنة الأمة حتى تعترف له بجميل (٦٨) وفي مقال طويل حذرت سياسة كرومر تخليلاً تنقدياً تحت عنوان « لورد كرومر أمام التاريخ » قسمت فيه أعماله إلى قسمين قسم اقتصادى مالى ، وقسم سياسى ، اعترفت له في القسم الأول بالفضل الكبير وقدمت له الشكر الجزيل ، في حين كان كرومر يبغى بالاجراءات المالية صالح دولته من ناحية مضمون هذه الاجراءات ، أما من الناحية الشكلية

(٦٥) الجريدة ٤٤ في ٣٠ أبريل ١٩٠٧ (واستشهدت بقول حافظ : « حقيق بتشييع المحبين والعدا ») .

(٦٦) الجريدة ٤٧ في ٤ مايو ١٩٠٧ (وردت قول الشاعر) :

لا تملح الناس فوضى لاسراة لهم

ولا سراة اذا جهالهم — اادوا

(٦٧) الجريدة ٤٩ في ٧ مايو ١٩٠٧ ، وقد نشرت الجريدة هذا التعليق الصغير في بلبل

يومي بعنوان « أخبار اليوم » ولم تنشره في صدر صفحاتها كالعادة .

(٦٨) الجريدة ٢١٤ في ١٩ نوفمبر ١٩٠٧ (حاشيتونا) .

فكان يهيمه اقتناع الدول الاوربية بان مصر فى سبيلها الى تسديد ديونها ، كما كان يبغى من ناحية اخرى ان يبدو فى عين المصريين فى ثوب المصلح الاوربى المشمود وهو ما اشادت الجريدة به فعلا ، كما ركزت على الجانب الذى ييم رجالها بشكل يحمل معنى الاعتراف بالجميل . اما الجانب السياسى فقد رأت ان اللورد « كان مجاهدا يستنبط فى كل زمن وسيلة جديدة لارساخ قدم دولة فى وادى النيل والنتيجة اننا لو نظرنا اليه بعين مصرى فلا يمكننا ان نصور له شيئا من الفناء فانه حرم مصر حياة سياسية تطمح لها ذل امة حية » لكنها وهى تبدو منتقدة لسياسته ترى انه كان بوسعه ان يحصل لدولته على اكثر الفوائد التى حصل عليها لو انه صرف همه ايضا فى كذب ولاء المصريين الذين وصف نفسه باثه صديقيهم . . . » (١٩) .

واذا جاز لنا ان نعترف ، مثل لطفى السيد ، انه خدم بلاده بما ، فهل لا يتناسب ذلك تناسب عكسيا مع خدمته لمصر ، ام انه ليس هناك تعارض بين مصلحتى بريطانيا ومصر ، حتى ان اللورد بتعاونه مع اسدقائه المصريين يستطيع ان يحصل لبلاده على فوائد اكثر ؟ !!

وعندما اصدر كرومر كتابه « مصر الحديثة » تناولته الجريدة بالتلخيص من ٥ الى ٩ مارس ١٩٠٨ ثم ازمعت الرد عليه فى شكل كتاب بعنوان « الانكليز فى مصر » لبيان خطته وبيان سياسة الاحتلال فى مصر والسودان ، ووعدت بترجمته الى الانجليزية وتوزيعه فى اوربا ، ولكنها لم تفعل اكثر من كتابة مقدمته وخطته (٧٠) . واذا اخذنا فى الاعتبار ان الحزب تقدم الامل تماما فى عودة كرومر مرة اخرى وان بعضه شرع فى كتابة عريضة لانجلترا بطلب ارجاعه (٧١) واذا عرفنا ايضا ان سياسة الوفاق (عباس — جورست)

(٦٩) الجريدة ٢١ فى ١٢ ابريل ١٩٠٧ . ولطفى السيد : منحات مطوية ، ص ٧١ ، ومذكرات لطفى السيد بالمصر ١٢٥٢ فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٠ حيث نعتته « بالسياسى العظيم » . (٧٠) الجريدة ٢٢٤ فى ١٤ ابريل ١٩٠٨ (الانكليز فى مصر) . (٧١) مذكرات سعد زغلول ، ك ١٥ ٩٠ ، ص ٨١٧ . . . وان جورست تد علم بذلك نتغيرتا حاله) ولم نعر على مصدر آخر يؤيد هذه المسألة .

قد بدأت ترسيخ ، أمكننا أن نعرف لماذا بدأت الجريدة حملتها على كتاب كرومر ، برغم سلبية النقد وهزاله ثم توقفه بعد مقال واحد ، وكذلك احتداد لهجتها ، ووقوفها موقفاً انتقادياً من اللورد كرومر وسياسته ، فذكرت أنه كان يتدخل في أصغر الأشياء حتى تعيين مأموري المراكز (٧٢) ، وفي خطبة لطفى السيد بنادي الحزب (١٩٠٨) ذكر أنه كان يسير على ضرب من الاستئثار بالسلطة تقتضيه مصلحة الاستعمار ، انهاء في الحركة الاقتصادية يأمن بها الأوروبيون على مصالحهم فلا يحركون ساكناً في المسألة المصرية ، وهكذا فسر لطفى السيد أخيراً إصلاحات كرومر الاقتصادية ووصف سياسة اللورد في النهاية بأن من جرائها القضاء على كل رجاء مصرى في الاستقلال (٧٣) وعندما حمل كرومر في مجلس اللوردات في يوليو عام ١٩٠٨ على الرأي العام فى مصر رد عليه لطفى السيد بمقال ذكر فيه أن اللورد كان مؤونة اثبات سوء نية الإنكليز ، بالتعليم العام فى مصر ، وتسائل : هل حملت الصحافة على الإنكليز بشيء لم يعترف به لورد كرومر ؟ (٧٤) .

وهكذا تغير موقف الجريدة ، وللمرة الأولى ، من كرومر وسياسته ، بعد رحيله والتأكد من أنه لن يعود وبعد أن بدا أن سياسة الوفاق قد أخذت يسبيلها إلى النجاح ، فهاجمت رجلاً لم يعد فى السلطة ، حيث لم يعد لا يتقدها أية قيمة ، وحيث لم يعد لسياسة المحاسنة قيمة ، وحين انتطح بينه وبين مصر نسب السياسة .



(٧٢) الجريدة ٢٢٠ في ٨ أبريل ١٩٠٨ وطفى السيد : صفحات مطوية ، ص ١٢٥ ولم يكن لطفى وحده هو الذى تولى الرد على كرومر فقد كتب مثلاً يوسف البستانى رداً على مسألة كفاءة المصريين (عدد ٢١٥ في ٢٢ مارس ١٩٠٨) وأبراهيم رمزى حول بطلان رأى كرومر فى الإسلام (٢٠٦ في ١٥ مارس سنة ١٩٠٨) .

(٧٣) الجريدة ٣٦٢ في ١٧ مايو ١٩٠٨ (الحالة الحاضرة) .

(٧٤) لطفى السيد : مبادئ السياسة ، ص ٩٧ - ٩٨ ، والجريدة ٤٠٨ في ١١ يوليو ١٩٠٨ والعدد الثالى (الصحافة والرأى العام) حول الهجوم على سياسة كرومر .

استُشير كرومر فبين يُصلح ان يكون خلفه فأشار بتعيين جورست ،
 ذلكى يتم ما شرع فيه ، ووصفه بأنه « ذكى نبیه ، متشرب من مبادئ ومطلع
 غلى أحوال مصر » (٧٥) وكان كرومر كان يُتوقع ما سوف تُشيره خطبة وداعه ،
 وأفصاحه عن نية بقاء الاحتلال لهذا اشار على جورست ان يكمل ما بداه
 من مساعدة المعتدلين من الاعيان على ابراز حزبهم (٧٦) فهل نفذ جورست
 ما اشار به سلفه ؟ لم تكن بريطانيا قد رات نتيجة تشجيع كرومر للمعتدلين ،
 وكان على جورست ان يتبع احدى السياسيين : أما معاداة المعتدلين ،
 بكسب الخديو الى صفه وضرب القوى الوطنية وعزلها بالوثاق معه .
 أو بكسب المعتدلين بمعاداة الخديوى ومعه القوى الوطنية الأخرى ، وقد بات
 ابر المعتدلين معروفا لدى جورست ، ومن ثم لم يخش بأنهم وراى الأذاع
 اللاستمرار معهم فوجه ثقله نحو الخديو لأكتسابه وابعاد الوطنيين من حوله
 وتعريفهم حتى يمكن تصفيتهم .

كما بات واضحا ان بريطانيا ، عقب دنشواى ، تواجه مشكلات
 أكثر الحاحا : تحدى المانيا العسكرية وقوتها الدبلوماسية ، والمسألة
 الايرلندية ، واعتراض مجلس اللوردات على ميزانية لويد جورج وما ترتب
 على ذلك من مناقشات حول الاصلاح البرلمانى ، وكانت أغلبية الاحرار
 فى البرلمان قد تناحست منذ عام ١٩٠٦ ، كما ان احساسهم بالاثم بسبب
 دنشواى قد تلاشى مع الوقت وأصبح الوزراء أكثر التزاما بالمحافظة على
 مصالح بريطانيا الاستعمارية وأقل حرصا على تشجيع الحكم الذاتى ، وأخيرا
 فان وفاة السير هنرى كامبل بانزمان رئيس الوزراء المتطرف بعض الشيء
 عام ١٩٠٨ قد اتاحت للثلاثى الاستعمارى المكون من اسكويث وجرای
 وهولدين ، السيطرة على مجلس الوزراء (٧٧) .

(٧٥) مذكرات سعد زغلول ، ك ٦ ، ص ٢٤٢

(٧٦) زكريا سليمان بيوى : الحزب الوطنى من ١٩١٢ - ١٩٥٣ ماجستير غير منشورة
 ص ١٨ (وليس دقيقا ما ذكره من ان كرومر قد اشار على جورست بان يعمل على اظهار حزب
 يضم المعتدلين من الايجان) .

(٧٧) آرثر جولد ، شمدت : الحزب الوطنى المصرى ، ترجمة غير منشودة لفؤاد دواره
 pp. 176, 247.

وبالنسبة لحزب الأمة فقد شرع منذ البداية يخطب ود العبيد الجديد .
فذكرت جريدته بسعى كرومر مشكورا لتلبيته طلب بعض كبار المزارعين
ومنع بيع أملاك إدارة السنية للشركات الكبيرة ، وبيعها لهم حصصا صغيرة
وأملوا ان تكون هذه سياسة خلفه أيضا (٧٨) كما محضته النصح بان يعتمد
في معلوماته على كبار الأمة الذين تربطهم به رابطة العمل بالضرورة (٧٩) .

وكان على جورست قبل كل شيء ان يترضى الخديو الذى التت به
معاملة كرومر القاسية في أحضان مصطفى كامل وحزبه ، وحتى جعلته
يصرح بأنه يميل الى الحياة الدستورية . وقد تجح جورست في هذا الترضى
نجاجا عاجلا وانحرف نحو السلطة الشرعية انحرافا شديدا وأطلق يد عباس
في أمور كثيرة (٨٠) وعزف عن التدخل رسميا في عمل من أعمال الحكومة والتي
كل المسؤولية على كاهل الموظفين في الاعمال التى تتعلق بهم ، وكان يود ان
يسير مع الجناب العالى سيرة الملاينة والمجاملة (٨١) وقد لخصت خاتمة
تقريره عن عام ١٩٠٨ فلسفته وهى انه ينبغي على الانجليزى الذى يخدم في
مصر أن يتولى القيادة دون أن يظهر بمظهر القائد ، وهذا يقتضى منه ان
يعمل من وراء ستار (٨٢) .

وقد تحدثت مصادر عديدة عن ان تغييرا كبيرا قد حدث في سياسة
حزب الأمة نتيجة الوفاق فقد انحرفت الجريدة عن تأييدها للاحتلال وناقت
الى التأييد العام بمهاجتها المعتمد والاحتلال وكبار الموظفين (٨٢) ، وأنه
تحول من طلب الاصلاحات التدريجية الى المطالبة بصراحة بالاستقلال

(٧٨) الجريدة ٤٢ في ١٨ أبريل ١٩٠٧ (الكفاءة الزراعية) .

(٧٩) الجريدة ٥٠ في ٧ مايو ١٩٠٨ (تقرير كرومر : التصبب الدينى) .

(٨٠) انظر شفيق غوبال : تاريخ المناوشات ، ج ١ ، ص ٢٢ ، روتستين : تاريخ

المسألة المصرية ص ٢١٩ ، جولد شميدت : الحزب الوطنى المصرى ، ص ١٣٧ .

(٨١) مذكرات سعد ، ك ٦ ، ص ٢٦١ .

Egypt, No. 1, 1908, p. 49 (٨٢).

Alexander, J. : The Truth about Egypt, p. 137. (٨٣)

الثام (٨٤) 'لم يَمُخَّصْ على هذه السياسة شهراً حتى بدت - النعمة الانتقادية -
 للجريدة أكثر حدة (٨٥) على أن حملتها لم تتجاوز حدود النقد الحصيف ولم
 تقصم من وراء حملتها أن تطالب بانتهاء الإحتلال (٨٦) .

وعلى مدى عام كامل لم تفصح الجريدة عن موقفها من جورست أو
 خلال ما سمي بعام الوفاق الأول ذلك أنها كانت تستكشف أذ ذاك موقفه
 من الأعيان وتتفحص علاقته بالخدوي وما يترتب عليها . ثم هي تحاول
 بطرف حتى أن توجه أنظار السير إلى أهمية كبار الأمة حتى أنها عندما
 أحست بخيبة الأمل وطفقت تهاجم تقريره في مايو عام ١٩٠٨ أبانت أنها
 « كانت تتوسم فيه أن يكون مؤدياً لفكرة الطبقة المالية من المصريين على
 حقيقتها كما هي » (٨٧) وحين انضحت لها إبعاد سياسة الوفاق وأن تجاهله
 لحزب الأمة بات أمراً مؤكداً اندفعت يائسة في مهاجمته وأصفت سياسته
 بأنها سياسة الالغاز والأحاجي ، سياسة المظل والتسويق (٨٨) وكان أول
 ما أخذته عليه هو سياسته الاقتصادية « فقد أقام بين ظهرانينا عاماً كاملاً
 تنشت في خلاله الأزمة المالية نقشياً هائلاً فلم يشأ أن يمد يده لمساعدة الأمة
 بأي صورة من الصور . . . والسير جورست باتفاقه مع السلطة الشرعية
 أشد خطراً علينا من اللورد كرومر » واتهمت الحكومة بأنها رفضت أن تمد
 يدها بعمل يخفف من الأزمة المالية (٨٩) . كما تست هذه السياسة حجم
 الحزب كما رأينا عند خروج الكثيرين عليه ، وخاصة الموظفين الذين آثروا
 جانب الحكومة وقد أبان الحزب عن استيائه وحققه على ذلك بأن كتب
 لانتجترا مطالباً بعودة كرومر ، بالرغم من أن سياسته لا تخالف مطلقاً سياسة

Landau, J. : Parliaments and Parties. p. 138. (٨٤)

Elgood, P.G., The Transit of Egypt p. 145. (٨٥)

(٨٦) حسين فوزى النجار : الجريدة تاريخ وفن ، دكتوراه غير منشورة ص ٩٤ .

(٨٧) الجريدة ٢٥٤ في ٥ مايو ١٩٠٨ .

(٨٨) الجريدة ٢٥٤ في ٩ مايو ١٩٠٨ .

(٨٩) الجريدة ٢٥١ في ٥ مايو (عام الثبات) . وكذلك ٢٦٢ في ١٧ مايو ١٩٠٨ (الحالة

سلفه (٩٠) . كل ما في الأمر أن جورست باتفاقه مع الخديو كان أشد خطراً عليه .

المهم أن جريدة الحزب بدأت بالعمل حملة صادقة على سياسة الاحتلال البريطاني في شكل سلسلة مقالات بعنوان « نحن والاستقلال » حطت فيها وعود وأعمال جورست ووصفت الحالة السياسية في عهده بالفوضى وانتقدت سياسته المالية التي أفقدت أوروبا الثقة بالسوق المصرية وانتقدت كذلك سياسته الإدارية ومدخلته في أمر الحكومة فوق ما تجيزه القوانين ، أما سياسته التعليمية فقد وصفها بأنها لم تكن أكرم من سياسة سلفه (٩١) وطالبت بإلغاء مناصب المستشارين ، وتساءلت هل شرعت انكليترا لنا الدستور حتى تميّت الاستبداد بسبب الفساد ؟ كلا (٩٢) وخلال بقية عام ١٩٠٨ لم تتوان الجريدة عن الهجوم على سياسة الوفاق التي أبعدت حزبها عن الوكالة ، وألقت بالخدبو في أحضان جورست مما أفقده تعاون حزب الأمة ، الذي كان من مؤيديه أعضاء في الوزارة ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والهيئات القضائية . بل أدى الى هجومه على سياسته واتهامها للوفاق بأنه مبنى على تخدير الشعوب الوطنى والتقليل في جميع المصالح والقضاء على شخصية الأمة وإيقافها في المدنية عند حد لا تستطيع معه أن تتطلع الى الحرية والاستقلال (٩٣) كما أدت هذه السياسة - أخيراً الى جعل حزب الأمة والقوى الوطنية الأخرى في مسكر وأحد ، فانبرت الجريدة تدافع عن الحركة الوطنية المصرية ضد اتهامات الصحافة الإنكليزية مؤكدة أنها حركة طبيعية « سببتها كراهيتنا للحكم الشخصى على .

(٩٠) الجريدة ٣٦٢ في ١٧ مايو ١٩٠٨ .

(٩١) الجريدة : أعداد ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ - في ٨ ، ٩ ، ١١ ابريل ١٩٠٨ (نحن .

والاستقلال) .

(٩٢) الجريدة ٣٣٣ في ١٢ ابريل وكذلك ٣٥١ في ٥ مايو ١٩٠٨ وقد ذكرت قبل ذلك أنه

إذا صح أن عصر كرومر عصر الجهل والفنى فأحرى بعصر جورست أن يسمى عصر العلم .

والإفلاس ، وأيدت رأى « الدنيا » فيه ونشرته (الجريدة ٣٨١ في ٩ يونيو ١٩٠٨) وقد

أطلقت اللواء على جورست لقب كرومر الثانى ، انكليزى ذهب وانكليزى حضر (اللواء ٣٦٦٤٤

في ١٢ مايو ١٩٠٨) .

(٩٣) الجريدة ٤٠٢ ، ٤٠٣ في ٤ ، ٥ يوليو ١٩٠٨ .

أى صورة «(٩٤) وأبانت أن الانجليز من خلال تقاريرهم وتصريحاتهم وتصرفاتهم في مصر ، يطمعون في شيء أكثر من المحافظة على طريقهم للهند ومصالحهم المالية (٩٥) وفي تقييمها للعام الثاني لسياسة الوفاق أثارت الرأي العام على سياسة جورست ، فلا يحل في شرعة التمددين أن تتخذ الأمة كمية عاطلة لا يحترم لها قول ولا يجب لها طلب «(٩٦) .

وقد أبدى جورست سخطه على حزب الأمة في تقريره عن عام ١٩٠٨ ورأى في انتقاد رجال الحزب الوطنى للحكومة والسخط عليها أمرا طبيعيا بينما يبدو غريبا أن يقف سواهم ممن هم أقل تطرفا ، هذا الموقف ، وفسر ذلك بانتشار روح التمرد في البلاد الشرقية نتيجة الحركات الدستورية وتفشى روح حب الشهرة والظهور بالحملة على سياسة الحكومة ورجالها ، ولكنه أمل أن يزول ما تطرق الى قطاع كبير من الطبقات العليا من تطرف وحدة بالصبر ومرور الزمن (٩٧) كما أوعزت سلطات الاحتلال الى رجال الإدارة بالتدخل في انتخابات مجالس المديرية حتى لا يفوز احد من أعضاء حزب الأمة ، ويذكر الهلباوى أن سقوط لطفى السيد وأعضاء الحزب الآخرين كان نتيجة لذلك (٩٨) .

وقد شنت الجريدة حملة شعواء على هذا التقرير بدأت في ١٠ مايو عام ١٩٠٩ أوضحت فيها أن جورست أثبت أن مصر لن تستقل حتى يظهر ارتقاؤها ، وأنه يجب حرمانها من هذا الارتقاء باستدامة النظام البيروقراطى ، وأن الذى يحكم على كفاءة المصرى هم المحتلون ، وردت عليه طعنه على

(٩٤) الجريدة ٤٤٥ في ٢٣ اغسطس ١٩٠٨ .

(٩٥) الجريدة ٤٩٠ في ١٤ اكتوبر ١٩٠٨ .

(٩٦) الجريدة ٤٩١ في ١٥ اكتوبر ١٩٠٨ .

(٩٧) Egypt, No. 1, 1908, p. 49.

(٩٨) مذكرات الهلباوى ص ٨٦ وقد أشار لطفى في مذكراته الى سقوطه (ص ٨١) ولم يذكر سببا لذلك وان كانت صحيفة الرائد العثمانى في عدد ٢٣٠ في ٣ يناير ١٩٠٨ قد ذكرت أنه طعن في نتيجة الانتخابات بحجة أنها جرت على غير القانون واتهمت مدير الدقيلية بالتدخل . ثم ذكرت في عدد ٢٣٤ في ٩ مارس ١٩٠٨ أنه قد تم انتخاب محمود الاثرى كما هو المنتظر وهو مناسب لدعى وكان قد انشق عن الحزب وربما جاء انتخابه مكانة له .

كفاءة مجلس الشورى ، وأرجعت بطأه الى تفريق الحكومة بين أعضائه بالرتب والنياشين ، وانتقدته لذلك من الانتقاد (٩٩) .

وقد استمر عداء حزب الأمة للمعتد البريطاني خلال عامي ١٩٠٩ ، ١٩١٠ وعندما صدر تقريره عن عام ١٩٠٩ ردت عليه الجريدة مفتدة كل نقطة فيه ، مختمة انتقادها بالاشارة الى علاقة مصر بانجلترا للمرة الاولى فذكرت أن « من الواجب علينا أن نذكر دائما ان علاقة انكلترا بمصر علاقة مؤقتة صرفة وليس لها ادى صفة من صفات العلاقات الشرعية كملاقة اللحاق أو الحماية أو علاقة الاحتلال بالقانون » (١٠٠) .

وفي أسى عميق تحسرت « الجريدة » على ان الوفاق لم يكن مع الأمة « ان المحتلين كان في استطاعتهم أن يجربوا هذه التجربة الجديدة : تجربة الوفاق مع الأمة ، يساعدها على الدستور فتثق بوعودهم ويعملون حقيقة لخبرها فتعتمد على صداقتهم ، فاذا حان أجل الجلاء لا يجد الانجليز لهم اصدقاء أوفى من المصريين » (١٠١) والمحت الى ان الأمة ليست طرفا في هذا الوفاق على ما في ذلك من التناقض (١٠٢) ، واذا ما تذكرنا مفهوم الحزب عن الأمة التي يترأس عائلاتها اعضاءه ، فمن المحقق أنهم كانوا يريدون الوفاق مع حزبهم وليس مع الخديو ولما لم يأبه جورست لذلك المحوا الى أنه من الممكن ان يكونوا طرفا في هذا الوفاق ، وهذا يدل على مدى التخبط الذي عاناه الحزب ، وما أن أحسن اعيان البلاد استقبال جورست في سياحته ، حتى أبدت الجريدة انتقادها لذلك ، على استحياء وعلقت بأن « الذي ينكر

(٩٩) الجريدة ٦٥٨ في ١٠ مايو (نظرة عامة الى تقرير السير غورست) ، ٦٥٩ في ١١ مايو ١٩٠٩ (مجلس الشورى القوانين في تقرير غورست) وكذلك ٦٦١ في ١٢ مايو ١٩٠٩ (القوانين في تقرير غورست) .

(١٠٠) الجريدة ٩٥٥ في أول مايو ١٩١٠ .

(١٠١) الجريدة ٩٦٢ في ١٤ يونيو ١٩١٠ .

(١٠٢) « بديهي أننا يستحيل علينا الرضى بسياسة الوفاق هذه لان الوفاق مهما كان معناه ضئيلا وأثره ضعيفا فانه انما كان بين السلطين وليست الأمة طرفا فيه » . الجريدة ١٠٩٢ في ١٥ أكتوبر ١٩١٠ (واجبا السياسي) .

كل الإنكار ولا تبيح الحرية الشخصية ولا المصلحة المصرية هو أن يقاد الأعيان لاستقبال عميد الدولة المحتلة «وفسرت ذلك بضعفهم أمام الحاكم وميلهم التقليدي إلى الوقوف بين يدي هذا الكبر أو ذاك (١٠٢) لذلك لم يتر الجريدة بدا من التراجع عن هجومها العنيف ، في الوقت الذي اعتلت فيه صحة جورست ، كما أن علاقة رجالها بالخدو قد سارت في طريق التحسن ، ومن ثم بُكرت « أن من الخطأ الصريح أن يظن بأن المصريين يعتمدون في بلوغ أمانهم على مناوأة الاحتلال ويتصورون أن معاندته تعجزه فتقضى على وجوده في البلاد . . . أننا حاولنا اعجاز انكلترا وما نحن بمعجزين (١٠٤) وفي ذلك عودة إلى سياسة الملاينة مع ربة من اليأس الناتج أساسا عن احساس الحزب بالضعف نتيجة انصراف بعض الأعيان عنه ، وانشقاق الموظفين وبعض الشخصيات عليه وانهاكه من حدة الصراع مع الخديو . وإذا كانت علاقة الحزب بالسلطة الفعلية نابعة أساسا من رغبته في الحصول على هامش يتيح له الاشتراك في السلطة ، فان موقف جورست من الخديو والحركة الوطنية - وفاق مع الأول وصادم مع الأخير - أريك حزب الأمة وافقده الثقة في الركون إلى السلطة الفعلية ممثلة في جورست آنذاك ، ومن ثم سمى الحزب نحو الخديو - خصمه الاستراتيجي - في محاولة بيئسة لإيجاد نوع من التناقض بينهما إذ يفيد منه بشكل أو بآخر ، ولكن الأحداث كانت أسرع مما توقع الحزب ، فما لبث جورست أن مرض مرضا جعل الدوائر البريطانية تفكر في تعيين خلف له ، وما أن شاع أن بريطانيا سوف ترشح اللورد كاتشر معتمدا لها في مصر حتى بادرت الجريدة بنشر مقال عن « النعومة والخشونة » أوضحت فيه أن لا فرق بين العميد المريض - جورست - وسلفه ، إلا ما بين خصمين سياسيين لمصر أحدهما لين البنان حلو اللسان والآخر قوى اليأس صعب المراس ، ولكن كلا

(١٠٢) الجريدة ١١٦٨ في ١٧ يناير ١٩١١ وقد استخدمت الجريدة كلمة « أعيان » على إطلاق معناها مما يفيد اشتراك أعيان البلاء ومنهم أعيان حزب الأمة في هذه الاحتفالات .

(١٠٤) الجريدة ١٢٦٦ في ١٤ مايو ١٩١١ .

الرجلين يقول انكثرا قبل كل شيء ، فاذا جاء اللورد كتشنر وتجبر وتكبر
ثم رأى من الحق والإنصاف أن ينصح للحكومة بتوسيع اختصاص السوري
تمهيدا للنتوز أو بالعاقه قانون المظبوعات ، فهو أفضل من أي معتمد
يذوب رقة ولطفاً . . . » (١٠٥)

لقد تمت بذلك اشراك حزبها في الهيئات السياسية القائمة ، وأنصحت
عن رغبتها حين تمت أن يكون عهد عهد وفاق مع الأمة (١٠٦) وقد أدلى
الشيخ عبد الرحيم الدمرداش بتصريح لصحيفة الجازيت رغب فيه بكتشنر ،
ودعا مواطنيه الى معاونة الانجليز على ترقية البلاد وتحضيرها والجدول عن
الشكوى من الاحتلال والهياج عليه ، وقد ايد لطفى السيد نفس المعنى في
حديثه لنفس الصحيفة (١٠٧) وحين حلت الجريدة الاسباب التي حلت
بريطانيا على تعيين كتشنر ، ابانت عن أهمية موقع مصر للمحافظة على
الهند ، وذكرت أن « البانجرمانزم » في سياسة ألمانيا نحو الشرق وتحالفها
مع « البانسلامزم » يجعل مركز الانجليز في خطر ، ومن ثم كان اختيار كتشنر
لهذا المنصب هو اختيار تلميه السياسة البريطانية التي تتوخى مصلحتها (١٠٨)
وبذلك ظلت الجريدة طامعة في تحالف كتشنر مع الأمة ومنحه لها حق
الاشترار الفملى مع الحكومة وهي تعلم أن كتشنر ما اختير بالذات إلا ليحمل
السوط والعصا متوخيا مصلحة بلاده ، كما ذكرت أنها لا تستطيع أن تحكم
على سياسته حكما قطعيا (١٠٩) وهي تعلم — أيضا — الظروف الدولية التي
حدثت ببريطانيا الى هذا الاختيار ، في الوقت الذي اثار هذا التعمين قلقا لدى
الدوائر السياسية والوطنية ، خاصة وقد ارسلت الوكالة البريطانية

(١٠٥) الجريدة ١٣١٤ في ٩ يوليو ١٩١١ .

(١٠٦) الجريدة ١٣٢١ في ١٧ يوليو ١٩١١ .

(١٠٧) مصر ٤٦٨٢ في ١٣ أكتوبر ١٩١١ — ومصطفى النحاس : سياسة الاحتلال ،

ص ١٨٥ .

(١٠٨) الجريدة ١٣٣٣ في ٣٠ يوليو ١٩١١ .

(١٠٩) الجريدة ١٣٢١ في ١٧ يوليو ١٩١١ .

صورة الخطاب الذي كان كاتشنر ينوي التاءه امام الخديو ، وكان يشتمل على ،
معلق تقيد رغبتة في التدخل في صميم شئون مصر ، وكان هذا الخطاب عربيا
ومجرجا للخديو وللوزارة (١١٠) .

وبالفعل ما ان اتى كاتشنر الى مصر حتى طرح سياسة سلفه وآثر
الرجوع الى خطة الإشراف الانجليزي المتسم بالنشاط واليقظة ، والى حكم
المصريين بنفسه ، ولهذا أصبحت الحكومة أوتوقراطية أكثر منها في أى وقت .
مضى منذ الاحتلال ، اذ اخضعها كاتشنر لارادته تماما وتوسع في توظيف
الانجليز في الإدارة ، في الوقت الذي تحول فيه هؤلاء الى بيروقراطية جامدة
متباعدة عن الشعب تماما وكان تدخله هذا مقصودا لمحاربة الخديو وتوطيد
سياسة الاحتلال (١١١) وكان ان اعلن استيائه من الأحزاب ، وراى ان صراعها
مع بعضها لا يؤدي الى التقدم ، وقد ذكر ان الاهتمام بالمسائل السياسية
اهتماما يقترن بالهدوء مفيد للحاكم والمحكوم لكن الاهتمام الذي يبنى على
تحريف الأقوال ، والذي يدوم بأموال الحزب واجراءاته فلا جدوى منه (١١٢) .
وازاء صرامته وتصريحاته لزواره ولأصحاب صحيفه المتطم التي تشر بعدم
انتخاب رجال الأحزاب أو المشغولين بالسياسة ، قل دوران كلمة الأحزاب
على اللسنة الا مقرونا بالاعتقار والابتعاد عن الانتساب اليها (١١٣) وقد
احتارت الجريدة في وصف سياسة كاتشنر : هل هي سياسة خلاف أم وفاق ؟
وان كانت قد عادت فوصفتها بأنها « سياسة الشدة » ، وأبدت اعتقادها ،
بأنها ليست وفاقا مع السلطة الشرعية على أية حال ، وطلبت من كاتشنر ،

(١١٠) اسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ١٠ ، وقد أتى الى مصر في سفينة حربية ،
وكان يتكلم العربية ويعرف كل مركز من مراكز الوجهين ويلم بكل مسألة تقع في البلاد ويذهب
الى كل مكان ، انظر أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ م ٢ ، ص ٢٧٤ .
(١١١) اسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ١١ ، أحمد عبد الرحيم مصطفي : تاريخ
مصر السياسي ص ٨٠ . وكذلك : Cromer, Abbas II, p. XVI الذي أضاف أن هذا
النوع من الحكومة وان كان مثيرا للانتقاد الا أنه ملائم لطبيعة البلاد مادامت القوة الفردية
تستعمل لمصلحة الشعب المصري .

Egypt, No. 1, 1911, p. 2. (١١٢)

(١١٣) مذكرات تميم زغلول ، ك ٢٠ ، ص ١٠٠٨ ، ك ٢٢ ، ص ١١١٠ -

الذى لمصر عليه حقوق سابتة ان يمعن النظر في الحال الحاضرة فيخلى بين النفوس وبين الحرية » (١١٤) ثم احدثت لهجتها بعض الشيء عندما اعلن كتشنر بانه لا يريد في البلد احزابا سياسية ، وذكرت « ان من الخور وقلة الوطنية ان يجاربه رجالنا في قوله هذا لاننا ما كنا نعمل طبقا لرغبات الاحتلال ولم نكن لنتنظر حكم الاحتلال على حركتنا الوطنية حتى نتبعه في امرها » (١١٥) .
 وحين ادلى كتشنر بحديث الى صحيفة المورتنج بوست ، وانكر فيه وجود الاحزاب وذكر ان الموجود فعلا هو اشخاص يعملون في الاحزاب لمصالحهم الخصوصية (١١٦) ، انبرت الجريدة للرد عليه وذكرت ان هناك صدورا واعيانا خزانهم عامرة ونفوسهم شاسعة من خير الله يشغلون لمصلحة وطنهم ، وان كل من يطلب الى حزب في بلاد استبدادية ان يضارع غيره في بلاد برلمانية كمن يطلب الطيران من مقصوص الجناح (١١٧) .

ومكذا بدا ان المعركة بينهم وبين كتشنر قد دارت حول احتقاره او انكاره لوجود احزاب مصرية بالمعنى الصحيح واثباتهم لوجودهم بشكل ما ، ولم تتمد اكثر من ذلك لتتصل بتضايي السياسة ، وازاء عناده وتشدده في انكار وجود الاحزاب اصلا ، من ثم لم يزوا بدا من التراجع في حملتهم خاصة بيمد عام ١٩١٢ ، حتى اتنا نلمس اتجاه جريدتهم الى توجيه المصريين وترشيدهم ، فقد طفت هذه السمة على سمة النقد ، الا ان هذا اللين ليس قاصرا على الجريدة وحدها بل شمل الصحف الوطنية الاخرى (١١٨) ، وكان لاتباع كتشنر لمسياسة زراعية طيبة وزياراته للاقاليم واحتفاء الاعيان به في سرادقات اقاموها له (١١٩) واغضاء الجريدة عن التعرض لسياسته

(١١٤) الجريدة ١٤٦٦ في ٩ يناير ١٩١٢ .

(١١٥) الجريدة ١٤٨٧ في ٣ فبراير ١٩١٢ .

(١١٦) نقلا عن الجريدة ١٤٩٠ في ٦ فبراير ١٩١٢ .

(١١٧) الجريدة ١٤٩٣ في ١٠ فبراير ١٩١٢ .

(١١٨) حسين نوزي النجار : الجريدة تاريخ وفن ، دكتوراه غير منشورة بجامعة القاهرة

ص ٢٣٦ .

(١١٩) يوسف خليل جاد الله : تطور الحركة القومية في مصر ، دكتوراه غير منشورة

بجامعة القاهرة ، ص ٢٢٢ والمرجع السابق أيضا ، ص ٢٢٧ .

بشيء ، اثره في اهتمام كشمندر بحزب الأمة حتى انه اذهم الخديو انه عند حدوث تغيير في الوزارة فان الحكومة قد تفكر في حزب الأمة ، وقد كتب الحكومة بلاده في نهاية عام ١٩١٢ فوصفهم بانهم « طائفة من اصحاب الاراضي ليسوا اصدقاء للخديو » (١٢٠) . وكان رد الفعل عند الجريدة ان بادرت اللورد بالثكر والثناء ، لانه انقذ البلاد من الانهيار ونصح الفلاح بوجوب ابقاء الديون والاهتمام بالتوفير ، وعندما اصدر تقريره عن عام ١٩١١ كانت له المديح لهتمته في مشروع المصارف « فلولاه لبقى هذا المشروع العظيم في مطر الأوراق المخزونة » (١٢١) وبذلك تغير موقف الجريدة للمرة الاولى من اللورد كشمندر وانتقلت من طور اثباتها لوجود الحزب الى طور الامانة بهنجزات كشمندر الاقتصادية والزراعية بوجه خاص . في الوقت الذي لم يتعرض فيه للمسائل السياسية من بعيد او قريب - فنشرت في نفس الطريق الذي اختطه كشمندر للبلاد :

* * *

من ذلك كله اتضحت علاقة حزب الأمة « رسمياً » بالمعتدين البريطانيين في مصر ، الذين عاصروا حزب الأمة ولكن ثمة جانب آخر يكمل صورة موقف الحزب من الاحتلال ، يتمثل في العلاقات ذات الطبيعة الخاصة بين بعض رجال الحزب او فئاته ودار الوكالة البريطانية في مصر ، فالمفهوم انه لا تقع مسؤولية التعبير عن الموقف السياسي للحزب على الموظفين المنتهين له ، بحكم انهم لم يتصدوا لذلك في جريدة الحزب ، وبحكم وظائفهم التي حالت دون عملهم بالسياسة العملية او الصحافة ، وعملهم في جهاز الحكومة ، الذي يحول بينهم وبين انتقاد مسلكها ، وبالتالي مسلك الاحتلال المسيطر عليها ، ولكن يبدو ، الى جانب الاسباب السابقة ، ان هناك سبباً آخر :

(١٢٠) المرجع السابق ص ٢٢٢ ، (عن كتاب آرثر : حياة اللورد كشمندر ج ٢ ص

٢٤١)

(١٢١) انظر الجريدة ١٥٨٨ في اول يونيو (نيايح اللورد) ، ١٥٨٩ في ٢ يونيو ١٩١٢

اللورد والنعابات الزراعية ليوسف البستاني ، ١٧٢٣ ، في ٢٥ نوفمبر ١٩١٢ (اللورد كشمندر والفلاح) .

ويحول دون ذلك ، وهو العلاقات ذات الطبيعة الخاصة أو الشخصية التي تربطهم برجال الاحتلال ، حتى أنها جعلتهم موضع اتهام بالنسبة للقوى الوطنية الأخرى ، التي تشكلت في نوايا الحزب (١٢٢) ومع ذلك لا نستطيع أن نخرج « أعيان الحزب » عن دائرة هذه العلاقات ، خاصة وقد خطب الأعيان ودقوا جيش الاحتلال منذ دخلوا مصر وقدموا الهدايا لهم ، وكان رئيس الحزب ، ضمن لجنة شكلت لذلك ، وحين كتب كرومر لحكومته عن الاضطرابات القادمة واحتمال نشوب ثورة بالاسكندرية ، ذكر ان عددا كبيرا من اشرف البلاد ، وملك الأراضي ، وأعضاء شورى القوائين الذين يزورون الوكالة باستمرار قد عبروا عن أسئلتهم (١٢٣) ، كما بدت هذه العلاقات فردية أحيانا ، فمصطفى خليل استقبل ضباط الاسطول الإنجليزي واحتفل بهم وخطب فيهم مطريا اعمال الاحتلال (١٢٤) . كما أقام محمود الأتربي وعثمان سليط مرصفا لجنود جيش الاحتلال (١٢٥) بل ان المسودة التي بين الشيخ الدرمداش والقادة الاتجليز جعلته يقترح على سعد زغلول ان يشتركا في مظاهرة لكرامان للاسطول الإنجليزي القادم في (٢٠ أكتوبر ١٩١٣) (١٢٦) ، وعندما اراد الاتجليز الاستعانة بخبرات مصرية في المسائل الزراعية بالسودان استقدموا حمد الباسل الى الخرطوم وأكرموا ومادته ، نكبت الجريدة بذلك ، وكان في مقدمة مستقبلي كمشتر عند زيارته للسودان (١٢٧) ، ويبدو

Ahmed, J. M. The Intellectual Origins. p. 70. (١٢٢)

FO. 407, No. 132, part LXIII, 9 Dec. 1905, No. 303. (١٢٣)

(١٢٤) مذكرات محمد فريد ، القسم الثاني ، ك ٢ ، ص ٦١ وقد كوفيه على ذلك حين دفع به ضد اسماعيل اباطة في انتخابات عام ١٩١١ ليصبح عضوا في شورى القوائين بدلا منه ، مصطفى الشهابي : اسماعيل اباطة باشا ، ص ١٧٠ كما يؤيد مسألة استقباله للاسطول الاتجليزي واحتفائه به ص ١٧٢ ، نقل عن التيسر .
(١٢٥) الرائد المشائي ٢٣٧ في ٢١ ابريل ١٩٠٨ .

(١٢٦) مذكرات سعد زغلول ، ك ٣ ، ص ١٩١ وكان يحضر هذا الحفوت حسن ميد الرزقي وقد اجاب سعد « باننا لا نريد ان نعرض أنفسنا لمخطط قومنا من غير ان نرى اقبالا من الآخرين » المذكرات ك ٣ ، ص ١٩٢ كما نشر الدرمداش مقالا في الجازت مرحبا بـ بكتشنر ومعبرا عن عواطفه نحو الاتجليز (مصر ٢٦٨٣ في ١٢ اكتوبر ١٩١١) .

(١٢٧) الجريدة ١٥٠٨ في ١٧ فبراير ١٩١٢ (عميد عائلة الباسل) وعند ١٥١٦ في ١٧ مارس ١٩١٢ (جولة في السودان بقلم حمد الباسل) .

كذلك ان ثمة علاقات شخصية بين بعض السيدات المصريات و زوجات رجال الاحتلال ، فنعلم مثلا من حديث ملك حنفي ناصف عن اللادى كرومر انهما كانتا صديقتين (١٢٨) .

اما بالنسبة للموظفين ، فقد سمحت علاقاتهم الوظيفية لصلاتهم برجال الوكالة ، بالنمو والاستمرار ، وان غلب عليها الطابع الوظيفى نتيجة لذلك ، وقد رأينا سياسة الاحتلال فى توظيف أبناء الإعيان ، وكان لذلك كله اثره فى نشاط الحزب وموقفه من مسألة الاحتلال والجلاء فجورست يمتدح محمد محمود ، مدير الفيوم ويصفه بأنه جنظلمان صغير السن ويجب مساعدته (١٢٩) . وقد أهدها ملك وملكة الإنجليز صورتيهما ، عندما صار محافظا لفيوم القنال (١٣٠) . أما فتحى زغلول فكان قبل معرفته بكرور ، صديقا حبيبا لمستشار الحقانية (مكريث) (١٣١) وكان يطلععه على بعض المسائل المتعلقة بالقضايا الوطنية دون علم الخديو (١٣٢) .

كما كانوا احيانا يتكلمون فى حق بعضهم فى دار الوكالة البريطانية فمسعد زغلول يروى أن محمد محمود قد اعترف أنه تكلم فى الوكالة فى حق ابيه وشيخراوى باشا (١٣٣) وقد عرفنا صلة مكريث بعبد الخالق ثروت ومدى ثقته فيه ، التى بلغت مسامع جورست ، حتى أنه عندما رشحه له مصطفى فهمى نائبا عموميا ، وافق على الفور (١٣٤) كما وصفه فى تقريره عن

(١٢٨) مجد الدين حنفي ناصف : آثار باحثة النباية ، ص ١٨٦ .
 (١٢٩) مذكرات سعد زغلول ، ك ١٢ ، ص ٦٠٧ (فى ٢٢ مارس عام ١٩٠٨) .
 (١٣٠) الجريدة ١٤٨١ فى ٢٧ يناير ١٩١٢ (هدية نفيسة) .
 (١٣١) وقد اشار نحمى الى أنه اعانه فى تأليف كتابه « الحماية » . انظر الكتاب ص ١١٠ .

(١٣٢) ويروى عنه سعد ان امراة خدمت عريضة للنباية بان هناك جمعية سرية تهيج الراى العام ضد الانجليز . بتشجيع من الخديو وان نحمى تعلم هذه العريضة من النائب الميموس (ثروت) وترجمها لمكريث دون علم الخديو (مذكرات سعد ، ك ١٧ ، ص ٨٩٤) .
 (١٣٣) وقد ذكر سعد بأنه قال بأنها مضادان لمشروعات قانون الشركات (الشركات ٢) بوعلق سعد . ويظهر لى أنه غير مخلص فى أتوالة لان هناك قرائن كثيرة تدل على كذبه « مذكرات سعد ، ك ٢٢ ، ص ١١٤ - ١١٥) .
 (١٣٤) مذكرات سعد زغلول ، ك ١٢ ، ص ٦٢٩ .

عام ١٩٠٨ بأنه بالرغم من صغر سنه فقد ثبتت كفايته ومقدرته في المسائل القضائية والادارية (١٢٥) . وقد وقف ثروت موقفا لا يحسد عليه الوطنيون ، عندما كان نائبا عموميا ، وذلك حين دبرت ما عرف « بمؤامرة شبيرا عام ١٩١٢ » ، لاغتيال عباس وكنتشتر ومحمد سعيد ، وضبط خطاب من احد المتهمين الى آخر ، اعتبره فليبيديس دليل اتهام وغسره النائب العام تفسيراً يتلائم مع رغبة فليبيديس « (١٢٦) » .

ولم يجد رجال الاحتلال خيراً من المحامين أعضاء حزب الامة ، للدفاع عن قضاياهم ، فحين اقامت النيابة دعوى على مأمور ضبط القاهرة (فليبيديس) انتدب عبد العزيز فهمى للدفاع عنه ، ثم اعتذر عنها بعد ان علم بغضب الخديو من ذلك (١٢٧) وتولى الهلباوى عنه هذا الامر ، رغم اعتراضه بأنه ممن يشكون في امانة فليبيديس ، فمعظم ما اصاب خيار الوطنيين من الاضطهاد والاعتقال والسجن يرجع الى دسه عليهم وتحريض السلطة الانجليزية على تعقبهم « (١٢٨) » .

ويتصل بكل ما سبق ان سلطات الاحتلال كانت تتخذهم ، حتى قبل اعلان حزبهم ، رسلاً « للتهدئة والخبويف » لدى الوطنيين ، فعندما حدث اعتصاب طلبة الحقوق عام ١٩٠٤ أرسل كرومر كلا من لطفى السيد وعبد العزيز فهمى ومحمد ابو النصر وحسن عبد الرازق لتسكين نائرة الطلبة ، وقد روى شاهد انه سمع عبد العزيز فهمى يقول لهم « اليس اللورد قادرا على اغلاق كل المدارس » (١٢٩) واذا اعتبرنا ذلك مبالغة من صحيفة (مصر الفتاة) المنتهية للحزب الوطنى ، فان سعد زغلول يروى

Egypt, No. 1, 1908, p. 3. (١٢٥)

(١٢٦) محمد انيس : الاحتلال البريطانى والحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الاولى مباشرة ، مؤامرة شبيرا عام ١٩١٢ - الاحرام ٢٦ مايو ١٩٧٢ .

(١٢٧) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ، ص ٦٣ .

(١٢٨) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ١٢٥ .

(١٢٩) مصر الفتاة ٨١ في ٢٢ فبراير ١٩٠٩ ، ٨٢ في ٢٤ فبراير ١٩٠٩ ويروى الشاهد

انهم جميعا خطبوا في الطلبة عدا حسن عبد الرازق .

ما يؤكد الفكرة وهو ان كنشور كان متخوفاً من ان يكون بسفاح رجل معارضة
في الجمعية التشريعية ، فاسبل له محمد محمود ليخبره بذلك وينفيه بالوزارة
كما ارسل له فتحي زغلول بهمة مشابهة (١٤٠) .

ومكذا يبدو ان العلاقات الخاصة بين دار الوكالة البريطانية ورجال
حزب الامة قد لعبت دوراً مزدوجاً ، افاذ كلاهما ، سواء فيما يتعلق
بالحصول على الوظائف او الترقى فيها بالنسبة لرجال الحزب ، او في
اجتواء الوكالة لهؤلاء ، بما لهم من نفوذ وتأثير ومعرفة ما يدور بين بعضهم
والبعض الآخر .

ولعلنا بعد ذلك نتساءل : هل اثرت مواقف الحزب من المعتمدين
البريطانيين ، وكذا علاقات رجاله بدار الوكالة البريطانية في مفهوم الحزب
لقضية الجلاء ؟ او بمعنى اذق ما هي حقيقة العلاقة بين الاحتلال كمرثمة
ومفروغ منه ، والجلاء باعتباراه مطلباً وطنياً عاماً ، لدى حزاب الامة ؟ لقد
عرفنا ان برنامج الحزب قد اغفل الحديث عن هذه القضية الهامة ، وان
كان قد اسهب فيما سماه « ادوات الاستقلال » بدرجة جعلت الحديث عن
الوسائل يطفئ على معنى ومفهوم الهدف .

الاحتلال ، كما تقول الجريدة ، « منبلة قوة بلا مسائلة حق ، والقوة
تتغلب احيانا على الحق عفتنهمس ولكنها لا تعدمه (١٤١) اما مفهوم الاستقلال
فقد اذقت عليه ظلام التشويش ، فتسايطت كانبها تضع كل المفاهيم على
مستوى واحد ، ينادون بالاستقلال ، ولا ندرى هل يريدون من ذلك المستور ،
وكيف يتفق وجود المستور ووجود الاجتلال ، ام يريدون بالاستقلال جلاء
جنود الاجتلال عن مصر ، ام يريدون به التسوية بين المصريين وبين الاجانب
النازلين في مصر امام القانون ، ام يريدون بالاستقلال الاستقلال الكامل لهم ؟

(١٤٠) مذكرات منقذ زغلول ١٤٤ : ٢٦١ من ١٠٦٨ - ١٠٨٠ .

(١٤١) الجريدة ٢٤٤ في ١٩ أكتوبر ١٩٠٨ . (راي في سلطة الامة) .

تكون مصر مملكة مستقلة عن كل من عداها من غير احتلال ولا سيادة « ؟ » ، ولكنها أجابت مفسحة بلسان لطفى السيد بانه على الكتاب والأحزاب أن تشتغل من الآن في تعليم الشعب ، فتشجع تعليم القراءة والكتابة وتعلم حقوق الأفراد من الحرية السياسية وواجباتهم من الطاعة للقانون . . . » (١٤٢) وهكذا تجنب لطفى تحديد مفهوم الاستقلال كمطلب وطنى ملح ، وركز على أعداد الأمة بكتابات الاستقلال الذى يأتى به الزمن .

وعندما فاه « جرای » بتصريحات حول بقاء الاحتلال بقاء غير مفيد ، وشارت ثائرة الصحف الوطنية ، فى الوقت الذى اشتد فيه تأثير سياسة الوفاق على حزب الأمة ، شارى جريدة الحزب على هذه التصريحات ورأت فيها خروجاً على قاعدة الرابطة بين مصر وإنجلترا . فان وعد الإنكليز بالإصلاح ثم خروجهم كان هو الأساس للعمل بالاشتراك بين المصريين وبينهم (١٤٢) وبهذا أقرت الجريدة بأن هناك « رابطة » بين مصر وإنجلترا ، وحسبت أن الإنكليز جاعوا مصر ليصلحوها ثم ينصرفوا . ومهما يكن فان السلوك العملى الذى ارتضته هو أنها طلبت من الوزارة الاستقالة احتجاجاً على هذه التصريحات (١٤٤) وتمادت أكثر فى الخروج متجاوزة مفهومها عن الاستقلال ومبتعدة عن فكرة الإصلاح وأسلوب التدرج والاعتدال ، فكتب لطفى السيد مقالا بعنوان « الاستقلال » وذكر فيه أن كل شعب مهما كانت تربيته راغب فى الاستقلال عامل عليه مضح فى سبيله كل ما عداه . . . ويقول « بالمستمر حب الاستعمار الى أن يقول بان مصلحة الأمة المطلوبة ان تبقى محكومة بغيرها (١٤٥) ولكن لا يلبث لطفى فى حديثه الى مراسل الإيجبسن جازيت ، أن يعود الى الحديث عن قاعدة التعاون مع الإنجليز لتقريب يوم الجلاء « فالجلاء انما يكون متى بلغ المصريون درجة من القوة والمدنية لا تجد أنكلترا عندهما عنراً تعتذر به لأوربا . من استمرار الحالة الحاضرة » ولما

(١٤٢) الجريدة ٦٠٩ فى ١٢ مارس ١٩٠٩ (ماذا نعمل فى السلسلة لطفى السيد) .

(١٤٣) الجريدة ١٠٦٧ فى ١١ سبتمبر ١٩١٠ (الوزارة واستقلالها تصريحات جرای) .

(١٤٤) المنذر السابق

(١٤٥) الجريدة ١١٩٧ فى ٢٠ فبراير ١٩١١ .

«سأله المراسل عن مدى اعتقاده في جلاء الانجليز اجاب لطفى « لسنا من الجهل بحيث نظن ان دولة ذات مصالح جمة في هذه البلاد وقد مضى عليها ثلاثون سنة و هي متصلة كل الاتصال بحكومتنا تترك هذا الوادى لدى كلمة منا كأن لم يكن شيء » ، وفي لهجة العاتب يقول لطفى للمراسل « ان انكلترا لا تكلف نفسها شرح قضيتها لهم » (١٤٦) .

ويبدو ان لطفى قد احس انه لم يقل للمراسل كل ما يريد فأنشأ مقالا طويلا يحدد فيه « نظريتنا في الاحتلال والجلاء » بداهة بالتساؤل : كيف يكون الجلاء ؟ واجاب عليه بعدة اجابات بشر فيها بأن ذلك لا يتم باختيار الانجليز . ما دامت مشاريعهم الاستعمارية متزايدة ، وسفه القائلين بالاستعانة على انجلترا بقوة اخرى لان هذه سوف تحل محلها وسخر من عقد معاهدة دولية كذلك لان هذه الظروف السعيدة غير موجودة الآن (١٤٧) .

وبعد ان سد لطفى كل السبيل التى فتحتها عاد الى فلسفة حزبه مؤكدا ان الجلاء لا يتم الا « بعملنا وارتقائنا بالقوة المعنوية ، قسوة العلم والصناعة والتجارة والمزاحمة » ويسهب في الحديث عن الكفاءات والاخذ بالممكنات دون المستحيلات « فالجلاء نتيجة لا مقدمة » واعتقدنا ان هذه النظرية التى جعلها حزب الأمة نصب عينيه ، نظرية الاخذ بالاسباب هى اقرب الطرق الى الجلاء وان طال وقتها قليلا أو كثيرا (١٤٨) . ولسنا ندرى كيف يتم ذلك وسلطات الاحتلال بيدها كل شيء فنترك للمصريين ما يجعلهم اقوياء مما يقطع بمنعتهم من احتلال مصر خاصة ومشاريعهم الاستعمارية . فى تزايد كل يوم كما ذكر لطفى فى بداية حديثه . بل انه وهو يقوجه بأحاديثه الى الشباب يطلب اليهم الثقة بوعود انجلترا وتصريحات ساستها « بل يجب علينا ان نعمل مع الانكليز لبلوغ النتيجة النهائية وهى الاستقلال » (١٤٩).

(١٤٦) الجريدة ١٣٧٥ في ١٩ سبتمبر ١٩١١ وكان المراسل قد سألته عن الفلاح المصرى والفوائد التى جلبها له الاحتلال نرد لطفى ان الفلاح لم يعد يفتن بذلك وأنه يطلب الدستور ثم ان انكلترا لا تكلف نفسها عناء شرح قضيتها لهم .
 (١٤٧) الجريدة ١٣٧٦ في ٢٠ سبتمبر ١٩١١ .
 (١٤٨) نفس العدد .
 (١٤٩) الجريدة ١٤٦٩ في ٤ سبتمبر ١٩١٢ .

ورحبت الجريدة بمشروع محاكم الأخطاط باعتبارها خيراً أياً كان مصدره ،
 وعلقت بأن الاختلال فعلى طرف من أصله . . . ولئن انكر الحق ذلك فإن
 الحس لا ينكره (١٥٠) لقد كان الاختلال — بمفهوم جريدة حزب الأمة — قوة
 تاهرة أو نازلة من السماء تصرفها إلى مصلحتنا فإن لم نستطع فلندفع
 ضررها عنا فإن لم نستطع وجب علينا أن نتدرج إلى تخفيف هذا الضرر ،
 وبهذا وضحت دون أن تدرى ، أن الأمة مغلوبة على أمرها ، وأن مشاركتها
 للمحتل في الحكم نوع من الوهم ، أو أنه يفترق إلى المساواة ومن ثم يوضح
 لطفنا أن رضى الأمة ، وعدم رضاها بأى مشروع كان لا يقدم ولا يؤخر صفة
 الاختلال (١٥١) . أنه يعترف أن « حق الرفض » وهو حق سلبى ، هو الآخر
 محض من الوهم لا جدوى منه في الوقت الذى ينادى فيه بسلطة الأمة ،
 ولا يجد « سبباً لليأس من قبل الاختلال » (١٥٢) .

وقدما أعلنت التيمس أن الاختلال سوف يدوم لخصت الجريدة
 مقالها وحاولت استشفافاً توايماً المسببات البريطانية دون أن تعلق عليها
 بشيء أو حتى تناقشها (١٥٢) ولكن حين أخذت اشاعة ضم مصر للامبراطورية
 البريطانية تنتشر ، وتوأكبت معها اشاعة إعلان الحماية البريطانية عليها ،
 وبدت نذر الحرب العالمية في آفاق السياسة الدولية ، انصحت الجريدة
 عن موقفها ، وذكرت أن المصريين ولو أن بلادهم تحت احتلال انجليزى الا
 أنهم لا يفضلون عليهم دولة اخرى تجيء مغيرة غاوية ، هى فى الاخلاق
 والحرية واللطافة والكياسة اقل بكثير من الانكليز ، فضلاً عن ان الانكليز

(١٥٠) الجريدة ١٥٨١ في ٢٣ مايو ١٩١٢ .

(١٥١) نفس العدد .

(١٥٢) الجريدة ١٦٧٥ في ١١ سبتمبر ١٩١٢ ولقد عرف لطفنا حاجة الأمة المصرية
 الى نفرة غير محدودة من الوصاية 'tutelage' انظر في ذلك :
 Wendell, Ch. 'The Evolution of the Egyptian National Image.
 p. 220.

(١٥٣) الجريدة ١٩٢١ في ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ (اعلان دوام الاختلال وهل هو ضم) .

اليوم بطول عهدهم بمصر صاروا أصبحوا رافة وحنان عليها وعلى
اهلها ... « (١٥٤) ... كذا !!

* * *

مما سبق اتضح لنا ان موقف الأمة من السلطين الشرعية والفعلية
ارتبط أساسا بمدى اتفاقهما أو اختلافهما ، الأمر الذى يؤثر بشكل مباشر فى
مسلك الحزب ، ان لم يكن فى تكوينه وحجمه وفترة بقائه ، لكن السمة الغالبة
على موقف الحزب من الخديوى عباس حلمي كانت كما رأينا - سمة العداوة ،
ذلك ان طموح الأعيان السياسى قد دفع بهم الى معاداة السلطة الخديوية
والطبقة التركية القديمة التى كانت تساندها فلم تستطع أن تكون بديلا
طبيعا لهذه الطبقة ، وان كانت قد عملت على أن تكون وريثا اجتماعيا لها
كما لم يعد الأعيان قانعين بدورهم كما حددته لهم قوانين المجالس النيابية
وصلاحياتها وبالمثل لم تكن أوتوقراطية الخديوى لترضى المثقفين من أبناء
الحزب هذا الى معاداة أصحاب المناصب منهم للخديوى ، باعتبارهم جزءا
من نظام اقامه لورد كرومر عدوه اللدود .

وقد مرت علاقة الخديوى برجال الحزب من طور التعبير عن حقه
وغضبه ، الى طور أكثر فعالية ، استغل فيه الخديوى ما اتاحه له الوفاق
مع جورست ليطش بالحزب وبالرغم من التحسن الظاهرى فى هذه
العلاقة بعد انتهاء الوفاق ، وظويح كشتنر باستخدام القوة ، الا أن الخديوى
لم يكن يأمن جانب الحزب بحال من الأحوال وقد كان عزل الخديوى اغناء
للحزب من اختبار صلاحية هذا التقارب عمليا .

اما السمة الغالبة على موقف الحزب من السلطة الفعلية ، ممثلة فى
المعتمدين البريطانيين وجهاز الوكالة ، فلم تكن سمة العداوة او التحدى ، ولم
يتخذ هذا الموقف صراعا عمليا من نوع ما ، مما يتطلبه الموقف الوطنى عادة ،

(١٥٤) الجريدة ٢٢٦٠ فى ١٢ أغسطس ١٩١٤ (لعل الانجليز - بقلم مراد (٩) وهو
من المحابن وكان يكتب افتتاحيات الجريدة أحيانا ولم يذكر اسمه كاملا) .

على الرغم من أن جورست قد فعل ذلك ، بشكل مؤثر ، بالنسبة للحزب من طريق وفاقه مع عباس ، وكان كرومر قد عاون الحزب ما استطاع وبكل وسيلة — عدا بذل الأموال وما كانوا بحاجة إليها — نصار رجاله أفضل اعداء انجلترا وان لم يكونوا خالصاءها الوطنيين . وظلوا على توددهم له حتى أحسنوا وداعه وما انتقدوه الا بعد أن تأكدوا تماما أنه ذهب بغير عودة ، وفي ظل حقدهم وعدائهم لجورست ، الذي ما حنقوا عليه الا وفاقه مع عباس ، ولكن ألمهم في عودة سياسة الخلاف مع الخديوي بمجيء ككشنر ، قد خاب لدى تصريح المعتمد الجديد باستنكاره واحتقاره للأحزاب ، وتوجهه لكل من الوطنيين والخديوي .

وقد انعكست هذه المواقف والعلاقات على نظرية الحزب عن الاحتلال والجلاء فالاحتلال نازلة من السماء لا يملك لها المصريون دفعا ومن ثم وجب عليهم الاستفادة من بقاءه ، وافترضت جريدة الحزب لذلك قاعدة للتعامل مع الاحتلال من منطلق الأمر الواقع ، تبنى أساسا على اعداد الامة بالكفاءات التي تنتج الاستقلال ولو بعد زمن ، مع التدرج والاعتدال والاعتقاد في صدق نوايا بريطانيا . ولم يعرف لأحد من كتاب الحزب او المعبرين عن أفكاره خروجاً على هذا المعنى بشكل له دلالة بما يعد تطورا لذلك المفهوم . فطرحوا ببرنامجهم هذا المعنى وظلوا ينادون به طوال فترة حياة الحزب وجريدته دون أن يتجاوزوا ذلك .